ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

ما بعد حرب غزة الرابعة

عدد خاص

JUL 2021
العدد (27)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

ما بعد حرب غزة الرابعة

/ecsstudies

www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (27) - 1 يوليو 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- تعريب القضية الفلسطينية مرة أخرى
  د. عبد المنعم سعيد

- تجديد السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية 10
  د. جمال عبدالجواد

- فرص التوحد وخلاف الأولويات في الداخل الفلسطيني 14
  اللواء محمد إبراهيم

- تداعيات عكسية إسرائيلية.. إنهاء حقبة "نتنياهو" 18
  شادي محسن

- تباين أدوار مصر وإيران وتركيا في حرب غزة 22
  حسين عبدالراضي - محمود قاسم

- هل تُراجع إدارة "بايدن" سياستها إزاء الفلسطينيين؟ 26
  بلال منظور

- حدود تغير قواعد الاشتباك العسكري بعد حرب غزة 30
  لواء د. محمد قشقوش

- الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني.. انجرار نحو اليمين 34
  د. صبحي عسيلة

- انقسام الرأي العام العالمي بين الفلسطينيين وإسرائيل 38
  د. رغدة البهي

- «عرب 48» والرهان الصعب على حكومة «بينيت» 42
  أكرم ألفي

- متى تصبح إعادة الإعمار أكثر فعالية في غزة؟ 46
  أحمد بيومي

أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية 50
هبة زين

الافتتاحية

تعريب القضية الفلسطينية مرة أخرى

* د.عبد المنعم سعيد

للمرة الثانية، تركز دورية "تقديرات مصرية" على قضية واحدة تحلل وتقدر عناصرها الأساسية، وكانت الأولى مخصصة لقضية السد الإثيوبي؛ وهذه المرة فإنها تعود إلى القضية الفلسطينية التي ظلت على مدى العقود السبعة الماضية "مركزية" في السياسات الإقليمية والعالمية والمحلية. وخلال هذه الفترة الطويلة من الزمن، فإن التوجه العام للقضية المعنية دار في مدارين؛ الأول عربي إقليمي، ومن ثم كان "الصراع العربي-الإسرائيلي"، والثاني فلسطيني، ومن ثم بات الصراع "الفلسطيني-الإسرائيلي".

التوجه الأول أعطى القضية عمقًا استراتيجيًّا، خاصة بعد أن باتت مختلطة مع قضية احتلال أراضٍ عربية، وهذا التوجه الأخير عمل لصالح "القضية الفلسطينية"، من زاوية أنه نقلها من المنفى إلى الداخل الفلسطيني، ووفر لها قيادة تقيم في رام الله، ومن ثم القدرة على التواصل مع الإقليم والعالم، من أجل تحقيق الهدف الفلسطيني والعربي أيضًا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وبينما نجح التوجه الأول في استعادة الأراضي المصرية والأردنية المحتلة في 1967، وبعض من الأراضي السورية، فإن الهدف الفلسطيني في الدولة والقدس لا يزال بعيد المنال. نتيجة هذه الحالة الفلسطينية، كانت أولًا سعيًا إسرائيليًا كبيرًا إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وزيادة أعمال الاستيطان وأعداد اليهود في المنطقة الفلسطينية (سي) حسب توصيف اتفاقيات أسلو. وثانيًا استمرار أعمال المقاومة الفلسطينية في شكل الانتفاضة الثانية التي استخدم فيها السلاح بكثافة، وكان الفلسطينيون في الضفة الغربية مركزها الرئيسي، ونشوب أربعة حروب دارت حول غزة، وكان الطرف الفلسطيني المباشر في القتال ينتمي لتنظيم حماس الفلسطيني المعبر عن جماعة الإخوان المسلمين.

هذه الحروب جرت في الجوار المصري المباشر، وفي ظل سعي مصر الدؤوب من أجل تعمير سيناء، وحمايتها من الجماعات الإرهابية الراديكالية. في حروب غزة الأربعة، لعبت مصر دورًا محوريًا في عملية التوصل لوقف إطلاق النار من الناحية، وتقديم المساعدات الإنسانية لغزة، ومن بعد الحرب عمليات إعادة التعمير.

متغيرات مختلفة

في أعقاب الحرب الرابعة، فإن هناك مجموعة من المتغيرات التي لا بد من أخذها في الحسبان:

أولها، أن نهاية الحرب بفعل صدفة زمنية شهدت خروج بنيامين نتنياهو من السلطة الوطنية في إسرائيل، وقيام تحالف معقد على حكم إسرائيل.

ثانيها، وجود إدارة أمريكية جديدة وديمقراطية، ولديها قدر من التعاطف مع القضية الفلسطينية دون الإخلال بالعلاقات الإسرائيلية-الأمريكية الوطيدة والتاريخية؛ مع سعي الإدارة الأمريكية إلى عدم التورط في قضايا الشرق الأوسط، سواء بالسلاح أو بالدبلوماسية الشاملة على شاكلة سعي إدارات أمريكية سابقة.

ثالثها، أن الانقسام الفلسطيني بعد أن بدا آخذًا في التراجع أثناء الحرب، سرعان ما عاد إلى سابق عهده في العمق، وظهر ذلك عندما انفضت السلطة الوطنية الفلسطينية بعيدًا عن حماس في المفاوضات التي دعت لها القاهرة.

رابعها، أن الحرب رغم نتائجها المدمرة، فإن حماس كانت فائزة في إطار الانقسام الفلسطيني. فما بين أيام 9 – 12 يونيو 2021، أجرى مركز السياسات والبحوث المسحية الفلسطيني استطلاعًا للرأي العام الفلسطيني وآرائه فيما جرى من حرب استمرت 11 يومًا دمرت غزة فيها، واستشهد أكثر من 250 بينهم 66 طفلًا، وفي المقابل سقط 12 إسرائيليًا بينهم طفلان دون تدمير قاعدة عسكرية أو مطار عسكري أو شارع واحد بعد إطلاق 4339 صاروخًا.

77% من الفلسطينيين اعتبروا حماس هي الفائزة أو المنتصرة في الحرب مقابل 1%فقط ظنوا أن إسرائيل كانت المنتصرة. و18% رأوا الطرفين خاسرين، و2% وجدوا أن كلاهما فائز، و65% وجدوا أن حماس حققت أهدافها من الحرب في إيقاف العدوان على القدس التي ظن 72% أن إطلاق الصواريخ كان من أجلها.

خامسها، أن تقييم أداء الأطراف الإقليمية والمحلية وجد أن الأداء الممتاز وصف به89% من الفلسطينيين أنه مناسب لأهل القدس وشبابها، و86% للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، و75% حماس، و22% لمصر، و21% لتركيا و21% للأردن، و18% لإيران.

القراءة لما سبق تفيد من الناحية الاستراتيجية بأن التوازن الداخلي الفلسطيني يسير بقوة في اتجاه حماس بما كان عليه لمصر من حفر الأنفاق وتهريب السلاح إلى سيناء، فضلًا عن توجهاتها باعتبارها جماعة تابعة للإخوان المسلمين ذات الموقف العدائي من مصر. كذلك، فإن حماس تجذب معها أطرافًا إقليمية هي تركيا وإيران لا تُكنّ لمصر ودًا، بل تناوئان الدور المصري.

ورغم أن حماس رحبت بالدور المصري في إعادة إعمار غزة، إلا أنها كانت عند هذا الترحيب مضطرة نتيجة الأوضاع الكارثية داخل غزة وخاصة فيما يتعلق بانقطاع المياه والكهرباء، وكلاهما لم يكن ممكنًا التعامل معهما دون التدخل المصري الذي جاء سريعًا وعلى درجة عالية من الكفاءة بأكثر مما قدر الكثيرون. لكن حماس من جانب آخر تدين بالكثير من الولاء للقوى الإقليمية الأخرى، كما أنها ترغب في الاستيلاء على السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، مستعينة في ذلك بما حصلت عليه من تأييد شعبي.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن حرب غزة الرابعة كانت وجهًا آخر للصراع الإسرائيلي-الإيراني في المنطقة؛ فإن استخدام الصواريخ الإيرانية في الحرب، والتي استخدمها الحوثيون في اليمن ضد السعودية والإمارات، يشير إلى تكوين تحالف تدريجي له طبيعة إقليمية، ويمكن أن يتدعم نتيجة تواصل أوقات الانفجار بين حماس وإسرائيل بسبب المتطرفين الإسرائيليين في القدس، وسعي حماس إلى كسب مزيد من التأييد الداخلي والإقليمي. والنتيجة هي أن التوجه الفلسطيني للصراع يجعل القضية كلها تقع في يد أطراف إقليمية تتمثل في تركيا وإيران.

توازن إقليمي

تعريب القضية مرة أخرى من خلال الدول العربية الساعية إلى السلام والمؤيدة لمبادرة السلام العربية يخلق حالة جديدة من التوازن الإقليمي، خاصة إذا ما جرى اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية مرة أخرى من خلال قيادات جديدة ذات شعبية مثل مروان البرغوثي، وفتح قنوات مع عرب إسرائيل والحكومة الإسرائيلية الجديدة التي وإن كانت لا تختلف كثيرًا عن الحكومة السابقة من حيث اتجاهها نحو اليمين، فإن التحالف الواسع الذي تعتمد عليه يجعلها قابلة لعدم اتخاذ مواقف عنيفة خلال المرحلة الراهنة، وربما تكون أكثر ميلًا للقبول بهدنة طويلة المدى.

التعريب يُعطي مساحة أوسع للعمل من خلال الجامعة العربية، ودول عربية أخرى مثل السعودية والمغرب والإمارات لتحمل بعض من المسئولية، كما أنه يعطي الحركة الفلسطينية الكثير من الشرعية الإقليمية، لأن العالم سوف يكون مستعدًا لمساعدة الفلسطينيين، ولكنه لن يكون مستعدًا لمساعدة حماس وحليفتها إيران.

لقد لعبت مصر دورًا إقليميًا رائعًا خلال حرب غزة الرابعة، وكان موقفها السياسي والأخلاقي مؤثرًا في خدمة القضية الفلسطينية والمصالح المصرية العليا في نفس الوقت. والآن تدخل القضية كلها مرحلة جديدة لعلها سوف تحتاج نفس القدر من الجهد والكفاءة التي بات العالم ينتظره منها.

تجديد السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية

* د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أدخلت الحربُ الرابعة بين حماس وإسرائيل في قطاع غزة القضيةَ الفلسطينية في مرحلة جديدة، وعلى مصر أن تكون مستعدة للتعامل مع مستجدات المرحلة الجديدة ما بعد وقف إطلاق النار من خلال سياسات فعالة تساعد على تحقيق أهداف النضال الوطني الفلسطيني، وحماية الأمن القومي المصري. وقد أخذت مصر بالفعل عددًا من المبادرات النشطة التي تبين إدراكها طبيعة المرحلة الجديدة، واستعدادها للتعامل معها.

مستجدات أساسية

هناك عددٌ من السمات والخصائص الرئيسية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم وتطوير خطة التحرك المصري. بعض هذه الخصائص مستجد بسبب التطورات الأخيرة، فيما بعضها الآخر قديم ومرشح للاستمرار في الفترة القادمة، كما أن بعض هذه الخصائص قصير المدى والآخر طويل المدى، ويمكن تلخيص مستجدات القضية الفلسطينية على النحو الآتي:

- أظهرت معركة غزة الأخيرة تطور القدرات العسكرية لحركة حماس، خاصة في مجالات الصواريخ والأنفاق وأساليب التخفي والاختباء، كما أتاح الأداء العسكري المفاجئ الذي قدمته الحركة في المواجهة الأخيرة مع إسرائيل الاحتفال بالنصر. وينسجم تصرف حماس في هذا المجال مع تقاليد حركات المقاومة التي تواجه عدوًا متفوقًا لا يمكن هزيمته عسكريًا، لذا تركز على مفاجأة العدو وإرباكه، وإيقاع الضرر به، وإصابته بالإحباط، بغض النظر عن تكلفة تحقيق هذه الأهداف.

- وفيما استطاعت حركة حماس إنتاج جانب مهم من ترسانتها الصاروخية، فإن إيران تمثل حليفها العسكري الأهم، والمصدر الذي اعتمدت عليه في تزويدها بالتكنولوجيا التي تحتاجها. ولعل تطوير التعاون العسكري بين حركة حماس وإيران يعمق النفوذ الإيراني في منطقة الجوار المباشر لمصر.

- تتجه حركة حماس للخروج من صورة الحركة المقاومة والحاكمة في غزة التي ارتبطت بها منذ حدوث الانقسام الفلسطيني عام 2007 إلى حركة مقاومة تمثل الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية المختلفة. إذ تشير مبادرة حماس لإطلاق الصواريخ على أهداف داخل إسرائيل بسبب سياسة الأخيرة تجاه القدس والمقدسيين، إلى الصورة التي تريد حماس أن تقدمها عن نفسها خلال المرحلة القادمة. وفي مقابل هذا التقدم الذي أحرزته حماس، تعاني حركة فتح من انقسام متزايد، مما انعكس في إضعاف السلطة الفلسطينية التي تمثل حركة فتح عمودها الفقري.

- ثمة تغير مهم في الرأي العام العالمي، إذ فقدت إسرائيل مساحة كبيرة من الأرضية الأخلاقية التي طالما احتلتها، وأصبحت أقل قدرة على تسويق مزاعمها في الأوساط التقدمية الغربية، التي أصبحت أكثر اهتمامًا بقضايا الحقوق والسكان الأصليين والملونين، وعلى خصام أيديولوجي مع الوطنية والقوة العسكرية، وأقل تفهمًا للاعتبارات والحجج الأمنية.

- أهم مظاهر هذا التحول ظهر في الولايات المتحدة، التي تعد الداعم الأبرز لإسرائيل في العالم، حيث يوجه الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الحاكم انتقادات شديدة لإسرائيل، بما في ذلك عدد ليس قليلًا من الأصوات اليهودية النشطة في هذا الجناح، بمن فيهم السيناتور "بيرني ساندرز"، الرمز الأكبر للتقدميين الأمريكيين. فقد أصبح الحزب الديمقراطي منقسمًا حول قضية الفلسطينيين وإسرائيل، الأمر الذي يرجح تبني الحزب لسياسات شرق أوسطية جديدة في مدى غير بعيد.

- أجبرت الحرب الرابعة في غزة إدارة الرئيس "جو بايدن" على زيادة درجة اهتمامها بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، فأكدت على حل الدولتين، وجددت الصلات والمساعدات مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ونشطت شبكة علاقاتها الإقليمية، بما يتناسب مع هذه التحولات، الأمر الذي انعكس في جولة وزير الخارجية "أنتوني بلينكن"

فـي المنطقـة، وفـي الاتصـالات الهاتفيـة بيـن الرئيـس "بايـدن" وزعمـاء المنطقـة، خاصـة الرئيـس "عبدالفتـاح السيسـي".

عوامل استراتيجية مستمرة

رغم كل هذه التطورات، إلا أنها لا تبدو كافية لإحداث تغيير جذري في المشهد السابق على حرب غزة، فمـا زالـت أهـم العوامـل الاسـتراتيجية المحـددة لمسار الصراع على حالها إلى حدٍّ بعيد جدًا، ومنها:

- **تتجـه إسـرائيل أكثـر ناحيـة اليميـن،** وهـو مـا لا يوفـر الظـرف الملائـم للتقـدم فـي المسـار السياسـي باتجـاه حـل الدولتيـن، كمـا لا يمثـل خـروج "بنيامين نتنياهـو" مـن رئاسـة الـوزراء فـي إسـرائيل فرصـة للسـلام. فعلـى العكـس، فـإن رئيـس الـوزراء الجديـد لا يقـل تشـددًا تجـاه الفلسـطينيين، وقـد يكـون مـن مصلحتـه الإفـراط فـي اسـتخدام القـوة ضـد حمـاس وقطـاع غـزة، كطريقـة لتأكيـد أهليتـه كقائـد يمينـي متشـدد لدولـة إسـرائيل. كذلـك فـإن الانقسـام السياسـي فـي إسـرائيل قـد لا يسـمح بوجـود قيـادة تتمتـع بتفويـض كافٍ يُمكّنهـا مـن اتخـاذ خطـوات جـادة فـي اتجـاه حـل الصـراع مـع الفلسـطينيين.

- **رغـم الخطـوات التـي اتخذتهـا إدارة الرئيـس "بايدن" تجاه المنطقة،** إلا أن هذه الإدارة لا تبدو حتـى الآن -علـى الأقـل- مسـتعدة للاسـتثمار فـي عمليـة سـلام فلسـطينية إسـرائيلية تتعامـل مـع جـذور المشـكلة، فيمـا يقتصـر اهتمامهـا علـى تثبيـت وقـف النـار، والإعمـار، وتسـهيل وصـول المسـاعدات الإنسـانية.

- **مـا زالـت حركـة فتـح تعانـي الانقسـام،** الأمـر الـذي يسـهم فـي إضعـاف السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية. كذلـك، فـإن الفجـوة بيـن فتـح وحمـاس تتجـه نحـو الاتسـاع، فحمـاس تشـعر بقـدر أكبـر مـن الثقـة، وقامـت برفـع سـقف مطالبهـا إزاء السـلطة الفلسـطينية، وتضغـط مـن أجـل التهميـش الكامل للسـلطة، وتعتبر أن محاولات إعادة السـلطة الفلسـطينية للمشـهد تمثـل محـاولات تعويـم للسـلطة، ولحرمـان حماس مـن حصـد نتيجـة مـا حققته فـي الحرب؛ وكل هـذه تمثـل توجهـات لا تسـهل حـدوث المصالحـة الفلسـطينية. يُضـاف لذلـك أن الوضع السياسي الفلسطيني لا يزال مفتوحًا علـى أزمـات مفاجئـة، بسـبب غيـاب إجابـات عـن أسـئلة سياسـية رئيسـية، أهمهـا سـؤال الانتخابـات، وآليـات تنظيـم انتقـال السـلطة، والخلافـة السياسـية، ومصيـر منظمـة التحريـر.

اتجاهات التحرك المصري

هنـاك -إذن- تغيـرات مهمـة فـي مشـهد الصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي، لكنهـا تغيـرات تكتيكيـة أكثـر منهـا اسـتراتيجية؛ ومـن الضـروري لمصـر تطويـر سياسـتها إزاء القضيـة الفلسـطينية بمـا يتـلاءم مـع هـذه التغيـرات. لقـد قامـت مصـر بأخـذ مبـادرات شـديدة الأهميـة منـذ اندلعـت جولـة الصـراع الأخيـرة، وعلـى مصـر الحفـاظ علـى قـوة الدفـع التـي حققتهـا، وذلـك عبـر التأكيـد علـى عـدد مـن اتجاهـات التحـرك والاعتبـارات:

- لا يوجـد فـي الظـروف الراهنـة مـا يسـمح بتحقيـق اختـراق فـي قضيـة السـلام العـادل للشـعب الفلسـطيني. وبينمـا سـيكون علـى مصـر أخـذ خطـوات تكتيكيـة تلائـم طبيعـة الظـرف الراهـن، فإنهـا يجـب أن تواصـل التصويـب نحـو الهـدف الاسـتراتيجي المتمثـل فـي حـل الدولتيـن والسـلام الإقليمـي، والعمـل علـى تهيئـة الأطـراف لاقتنـاص فرصـة السـلام عندمـا تلـوح مثـل هـذه الفرصـة بشـكل جـدي، وهـو مـا يقتضـي المتابعـة الدقيقـة لتطـورات الأحـداث، والوجـود الدائـم فـي مركـز الحـدث، حتـى تتمكـن مصـر مـن تكييـف سياسـاتها وفقًـا للمتغيـرات السـريعة.

- التعددية السياسية هي السمة الأهم في التكوين السياسي الفلسطيني، بما يستوجب العمل المصري مع كافة التيارات والفصائل كمكونات شرعية للمجتمع السياسي الفلسطيني. وفي هذا الإطار، ثمة أهمية لتبصير الفصائل الفلسطينية المختلفة بمخاطر ومنزلقات التفكير الرغبوي والتوقعات المبالغ فيها، ومساعدتهم على البقاء ملامسين للواقع الحقيقي الصلب، مع العمل مع كل الأطراف الفلسطينية بلا تمييز، وتجنب التورط في الصراعات الفلسطينية الداخلية.

- مساعدة التيارات المختلفة المكونة لحركة فتح على تحقيق مصالحة تستعيد للحركة دورها التاريخي في التعبير عن الوطنية الفلسطينية، ولتعزيز التوازن بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، مع التأكيد -في الوقت نفسه- على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية، والعمل بلا انقطاع من أجل مساعدة الفصائل الفلسطينية، خاصة فتح وحماس، على تحقيق المصالحة الوطنية، رغم صعوبة تحقيق تقدم في هذا الملف، والعثرات التي تعترضه.

- تنشيط الحوارات غير الرسمية track 2 بين الفصائل المختلفة، من أجل استكشاف وتطوير أفكار جديدة تعالج جوانب مختلفة للقضية الفلسطينية، خاصة قضايا المصالحة، والسلطة، ومنظمة التحرير، والتوفيق بين ضرورات الإعمار واحتمالات تجدد الصراع.

- بذل جهود إقليمية ودولية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لإعادة إعمار قطاع غزة، والبدء في الإعداد لاستضافة مصر لمؤتمر دولي جامع لبحث هذه القضية، مع تركيز مصر على تقديم الدعم الفني والخبرات اللازمة لإعادة الإعمار، مع العمل مع شركاء من القطاع الفلسطيني الخاص لتنفيذ مهمات في هذا المجال.

- السعي من أجل التوصل لترتيبات أمنية تُجنِّب المشروعات التي يتم بناؤها ضمن خطة إعادة الإعمار من أن تكون هدفًا للعدوان أو التوظيف فيما قد يأتي من جولات الصراع لاحقًا.

ختامًا، إن القضية الفلسطينية شديدة التعقيد، ولا يوجد حل سهل قريب لها، والمهم هو إدارة هذه القضية المركزية بما يقرب فرص الحل بأكثر ما يمكن، وبما يحمي الفلسطينيين والمنطقة من مخاطر تجدد الانفجار غير المحسوب للصراع.

فرص التوحد .. وخلاف الأولويات في الداخل الفلسطيني

* اللواء محمد إبراهيم
نائب المدير العام وعضوالهيئة الاستشارية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلّفت الحرب الرابعة على قطاع غزة فرصًا إيجابية، تمثلت في توحد القوى الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، فضلًا عن الدعم المصري البارز سواء على مستوى الوساطة لوقف إطلاق النار، أو مبادرة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" لإعمار غزة، أو إحياء جهود المصالحة؛ إلا أنه -في المقابل- برزت قيود في مرحلة ما بعد الحرب تمثلت في نشوب خلافات على الأولويات بين حركتي حماس وفتح أدت إلى تأجيل اجتماع القاهرة.

سياقات الحرب

كشفت الحرب على غزة عن مدى تعقد الموقف الفلسطيني الداخلي، خاصة وأن هذه الحرب تمت في ظل مجموعة من العوامل الهامة، من أبرزها ما يلي:

- **استمرار الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني للعام الرابع عشر**، وعدم توصل جهود المصالحة التي بُذلت على فترات طويلة إلى تحقيق أية نتائج إيجابية.

- **مواصلة حركة حماس سيطرتها الكاملة على قطاع غزة**، بما صعّب مهمة الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور "محمد إشتية" في أسلوب وكيفية التعامل مع القطاع.

- **تأجيل الرئيس "أبو مازن" إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان مقررًا إجراؤها في مايو الماضي**، في إطار منظومة انتخابات متكاملة (رئاسية، مجلس وطني فلسطيني)، نظرًا لعدم التمكن من إجراء هذه الانتخابات في القدس المحتلة، مما أدى إلى توتير العلاقات بين حركتي فتح وحماس، وكذا تصاعد حدة الهجوم من جانب بعض الفصائل والشخصيات على الرئيس محمود عباس.

- **تصاعد سياسة الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة**، واستمرار سياسة تهجير سكان هذه المدينة، خاصة في حي الشيخ جراح ومنطقة سلوان إلى خارج المدينة تحت دعاوى مختلفة.

الحرب ولحظة التوحد

- جاءت الحرب الأخيرة على غزة، كخطوة هامة تدفع في طريق إعادة العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية إلى بوصلتها الصحيحة، إذ كان هناك توحد واضح في المواقف الفلسطينية خلال فترة الحرب، إذ بدا الجميع في قارب واحد لمواجهة الاعتداء الإسرائيلي على القطاع. ولعل هذا المتغير، حتى وإن كانت نتائجه تكتيكية؛ إلا أنه كان أمرًا مهمًّا وضروريًّا افتقده الوضع الفلسطيني منذ فترة طويلة.

- أدت هذه الحرب إلى مزيدٍ من الترابط بين سكان غزة والضفة الغربية، حيث تفاعل فلسطينيو الضفة مع هذه الأحداث بشكل سريع، ونظّموا العديد من المظاهرات والمواجهات العنيفة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وكانت رسالتهم واضحة بأن الانقسام بين الضفة وغزة ما هو إلا موقف أو إجراء سياسي، أما على المستوى الشعبي فإن الانقسام ليس له أي مكان على الخريطة الفلسطينية.

- جذبت الحرب مواطني عرب 48 إلى المربع الوطني نفسه في ضوء المظاهرات التي نظّمها السكان العرب في أكثر من مدينة عربية ضد القوات الإسرائيلية، مما يؤكد أن المحصلة النهائية تشير إلى أن المواطنين الفلسطينيين في كلٍّ من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة سوف يشكلون في النهاية بوتقة واحدة تظهر نتائجها وتأثيراتها في وقت الأزمات التي يمكن أن توحدهم، لا سيما إذا كانت هذه الأزمة مرتبطة بقضية القدس، والاعتداءات على المسجد الأقصى.

خلاف الأولويات

- برغم هذه التطورات ذات الطابع الإيجابي، إلا أنها لم تعكس نفسها في إحداث التغيير المطلوب على مستوى الواقع الفلسطيني، حيث إن أول الخطوات التي كان من الضروري إنجازها والمتمثلة في عقد اجتماع في القاهرة للأمناء العامين للفصائل والتنظيمات الفلسطينية لم تنجح، إذ لم يتسنَّ عقد هذا الاجتماع نظرًا لعدم اتفاق كل من حركتي فتح وحماس على أجندته، وطبيعة الأولويات المطلوبة، الأمر الذي دفع مصر إلى قبول تأجيل الاجتماع إلى وقت لاحق، حتى يتم التوافق على أولويات الموضوعات التي سيتم بحثها.

- برغم كون هذا التأجيل للاجتماع يُعد علامة سلبية تعكس استمرار الخلافات الفلسطينية؛ إلا أنه -من ناحية أخرى- يُعتبر خطوة جيدة، حتى لا يتم عقده على هذا المستوى دون أن يحقق أية نتائج، خاصة أن مصر حريصة على أن يسفر هذا الاجتماع عن تحقيق تقدم في مجال إنهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة المطلوبة، استثمارًا للزخم الذي حدث في الوضع الفلسطيني مؤخرًا.

- من ناحية أخرى، كانت المبادرة المصرية التي أطلقها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بإعادة إعمار قطاع غزة خطوة إيجابية، ورسالة بأن مصر ستظل داعمة للشعب الفلسطيني في كافة المجالات، ذلك أن هذه المبادرة المصرية تُعد عملًا متقدمًا انطلق خلال الحرب، حتى تكون رسالة للعالم بأن يعيد الاهتمام إلى القضية الفلسطينية ككل.

- إلا أنه من الواضح أن هناك بعض الأطراف والقوى التي تسعى إلى تسييس عملية إعادة الإعمار بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي ترفضه مصر تمامًا، وتؤكد على ضرورة الفصل بين مسألة الإعمار وبين أية قضايا أخرى مهما كانت أهميتها، فإعادة إعمار ما دمرته إسرائيل هو لصالح الشعب الفلسطيني، ولا بد أن تكون له الأولوية على أية خلافات أو قضايا حزبية أو تنظيمية.

- إذا كانت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لم تفرق في تأثيراتها التدميرية بين فصيل وآخر، وأدت إلى استشهاد عشرات المدنيين، وإصابة الآلاف، وكذا تدمير آلاف المنازل والمقار السكنية والمستشفيات والمدارس، فمن المؤكد أن محاولة أي فصيل أو تنظيم أو مؤسسة سياسية استغلال إعادة الإعمار لصالح تحقيق أهداف سياسية يُعد أمرًا مرفوضًا، ويزيد من تعقيد العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية.

فرص فلسطينية

أدى المناخ الإيجابي الذي أوجدته الحرب الأخيرة على غزة إلى توحيد الموقف الفلسطيني، لذا، من الضروري أن يكون الفلسطينيون على مستوى المسئولية، وأن يستثمروا الفرص التي خلفتها نتائج الأحداث الأخيرة في تحقيق ما يلي:

- إنهاء الانقسام وبدء مفاوضات المصالحة في أقرب وقت ممكن برعاية مصرية. وفي رأيي أنه إذا لم يسارع الفلسطينيون في ظل هذه الظروف الصعبة إلى إنهاء انقسامهم فإن المصالحة لن تتحقق في أي وقت آخر.

- التوافق على أجندة عمل سياسي في إطار مقبول يجمع كافة الفصائل، حتى يتوحد الموقف الفلسطيني في مواجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، خاصة مع سقوط "نتنياهو"، مع ضرورة أن يحافظ الجميع على منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأهمية تفعيل دورها، لكن دون اتخاذ أية إجراءات أو مواقف تؤثر على وضعيتها الدولية.

- إعداد الساحة الفلسطينية حتى تكون موحدة وقادرة على التحرك في المسار السياسي، خاصة أن هناك إمكانية واضحة على أن الإدارة الأمريكية سوف تتحرك خلال المرحلة القادمة من أجل استئناف المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، ودفع الحكومة الإسرائيلية الجديدة للتفاعل الإيجابي مع هذا التوجه الأمريكي.

ختامًا، إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة كانت لها تأثيرات إيجابية على العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية، لكن سرعان ما برزت الخلافات مرة أخرى بعد توقف الحرب، وهو الأمر الذي يعيد الموقف الفلسطيني إلى نقطة الصفر في وقت يحتاج فيه الفلسطينيون أكثر من أي وقت مضى إلى أن يكونوا متوحدين في الرؤية والحركة قدر المستطاع في مواجهة الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي يسيطر عليها الاتجاه اليميني المتطرف.

تداعيات عكسية إسرائيلية.. إنهاء حقبة «نتنياهو»

* شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثّرت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة على الداخل الإسرائيلي، إذ منح الكنيست الإسرائيلي الثقة للحكومة الائتلافية برئاسة نفتالي بينيت، في 13 يونيو 2021، لتنتهي بذلك حقبة "بنيامين نتنياهو" الذي بقي في المنصب 12 عامًا. وبالتالي، بدا أن تقديرات "نتنياهو" في التصعيد لم تكن دقيقة، بل كانت عكسية على مستقبله السياسي، ولا سيما أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة تسعى لبناء مشتركات فيما بينها بشكل يسمح بعدم عودة "نتنياهو" مرة أخرى.

محفزات التصعيد

ثمة عوامل محفزة لاندلاع التصعيد العسكري الأخير بين إسرائيل وحركة حماس في غزة، من أبرزها:

- **تنامي نفوذ حركات اليمين المتطرف:** برزت حركات اجتماعية سياسية في إسرائيل تنتسب للتيار اليميني القومي المتطرف، وقد نتجت عن الارتباط العضوي بين بعض الأحزاب اليمينية (مثل: حزب الصهيونية الدينية، وعوتسماه يهوديت) وهذه الحركات (مثل حركة لاهافا). وتسبب نشاط هذه الحركات في تعاظم التطرف اليهودي في القدس، وهو ما تجلى في زيادة نشاط المستوطنين في اقتحام المسجد الأقصى، وكذا الدعوات لتنظيم مسيرات متطرفة حول المسجد. وقد أثار ذلك غضب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وكذا عرب 48، مما أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين اليهود والعرب في القدس المحتلة.

- **توظيف حماس للاستفزازت الإسرائيلية:** استغلت حركة حماس الأحداث المتصاعدة في القدس المحتلة لتصدر التحذيرات لإسرائيل بوقف الاستفزازات في المدينة، خاصة في باب العامود والشيخ جراح، وإلا فستشرع في إطلاق الصواريخ، وهو ما اعتبرته حكومة "نتنياهو" اختراقًا لسيادتها في القدس. وعليه دخل الطرفان في الحرب التي استمرت من 10 مايو إلى 21 مايو الماضي. ورغبت حماس عبر هذا الموقف في الخروج من كونها فصيلًا فلسطينيًا مقيدًا في قطاع غزة إلى بعث رسالة بأنها تدافع عن جميع الفلسطينيين، سواء في غزة والضفة والقدس المحتلة.

- **رهانات "نتنياهو" لتعطيل مباحثات الحكومة:** تُسيطر نظرية الأمن على اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، وهو ما منح "نتنياهو" الفرصة لشن عملية عسكرية على غزة، وانتظار المحصلة النهائية التي قد تتسبب في تعطيل المباحثات التي يقودها "يائير لابيد" زعيم حزب "هناك مستقبل" مع "نفتالي بينيت" زعيم حزب "يمينا". ونجح "نتنياهو" في مسعاه لبعض الوقت بعد أن صرّح "بينيت" بأنه لن يستكمل مفاوضات تشكيل حكومة مع "لابيد"، ولكنه عدل عن قراره مما شكّل صدمة لدى "نتنياهو". لم يستسلم "نتنياهو" في استكمال مسار تسييس المشهد الأمني الأخير في غزة بهدف قلب الطاولة على الحكومة الجديدة، فشرع في تبني خطاب يميني تحريضي على أحزاب "كتلة التغيير"، وتثبيت وضعه داخل الليكود من أجل تشكيل تكتل معارضة قوي أمام الحكومة المرتقبة، مما دفع "نفتالي بينيت" و"يائير لابيد" إلى صياغة سياسات تضمن عدم عودة "نتنياهو" للحياة السياسية.

تطورات منفلتة

يبدو أن قرار التدخل العسكري الإسرائيلي في غزة لم يستند إلى تقدير كامل من جانب حكومة "نتنياهو"، وذلك وفقًا لمجموعة من المؤشرات الحاكمة لكل مشهد، من أبرزها:

- **اختلال نظام الردع الإسرائيلي:** استمرت المواجهة العسكرية بين الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية في غزة قرابة 11 يومًا، وتوقفت بفضل جهود الوساطة المصرية. وأطلقت الفصائل الفلسطينية ما يقرب من 4300 صاروخ وقذيفة صوب

مناطق متفرقة من إسرائيل، مثل: القدس الغربية، وإيلات، حتى وصلت إلى شمال إسرائيل، إذ عرضت حماس لأول مرة صاروخها طويل المدى "عياش". وتميزت الحرب بما يسمى بانفلات الجبهات، (1) إذ نجحت حماس في تسيير درونز بحرية وجوية صوب أهداف إسرائيلية. (2) استهداف حماس لمناطق حيوية بالنسبة لإسرائيل، مثل خط أنابيب نفط بين إيلات وعسقلان، وفشل منظومة القبة الحديدية في اعتراض الصواريخ. (3) تصاعد العنف في القدس الشرقية بين العرب واليهود في المدن الإسرائيلية المشتركة. وأثّر ذلك على منظومة الردع التي تتبناها نظرية الأمن الإسرائيلية، بما دفع عددًا من الخبراء والمراكز البحثية للإشارة إلى أهمية إعادة التقدير في نظرية الردع الإسرائيلية.

- **تصاعد شعبية حماس بين الفلسطينيين:** ظهر في حديث رئيس حركة حماس "يحيى السنوار" الإعلامي (26 مايو 2021) إشارات إلى تزايد شعبية الحركة وقياداتها بين جميع الفلسطينيين. يأتي ذلك على حساب شعبية السلطة الفلسطينية وحركة فتح بشكل خاص. وربما يفسر ذلك قرار الرئيس "محمود عباس" بالإعلان عن "إضراب الكرامة" في شوارع الضفة الغربية وبين عرب الداخل، وكذلك تفعيل مسيرة من كتائب شهداء الأقصى (لأول مرة)؛ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تدهور الشعبية. وقد يتسبب هذا التطور في تبني حماس موقفًا صلبًا في بعض التفاهمات المستقبلية بشأن بعض القضايا المختلفة، والتي بدأت تظهر ملامحها في اتفاق تبادل الأسرى مع الجانب الإسرائيلي.

- **الارتداد العكسي لشعبية "نتنياهو":** من ضمن الحسابات الخاطئة لدى "نتنياهو" أن شعبيته لم تحظَ بزيادة كبيرة بين الإسرائيليين، وانعكس ذلك في نتائج استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية التي ظهرت بعد الحرب؛ إذ حصل حزبه على 30 مقعدًا بدلًا من 31 التي حصل عليها في النتائج الفعلية للانتخابات. في حين ارتفعت شعبية "يائير لابيد" و"بيني جانتس" (وزير الدفاع) بشكل كبير أثناء وبعد الحرب في غزة، إذ ارتفعت أسهم الأول لتبين حصول حزبه في أحدث استطلاعات الرأي على 22 مقعدًا بدلًا من 17 مقعدًا حصل عليها في نتائج الانتخابات. في حين حصل "جانتس" على 11 مقعدًا بدلًا من 8 مقاعد، كما اعتقد 73% من الإسرائيليين أن إسرائيل أدارت حربها مع غزة بشكل جيد بفضل القيادات العسكرية الإسرائيلية.

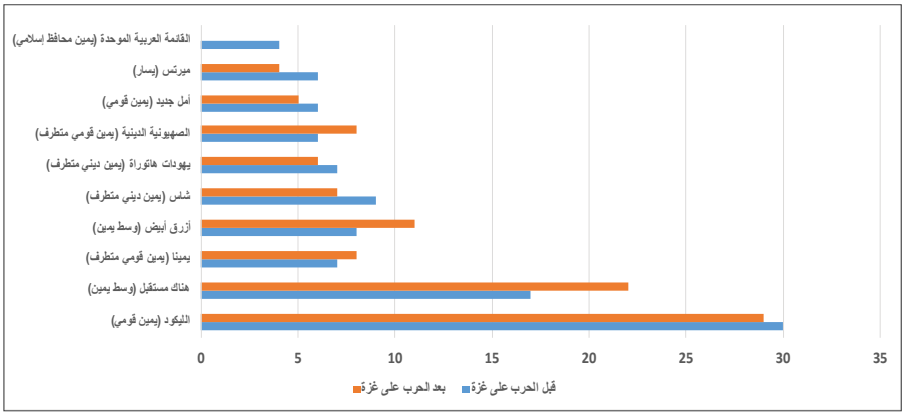

عدد مقاعد الأحزاب الإسرائيلية قبل وبعد حرب غزة في استطلاع رأي للقناة الإسرائيلية 12 (1 يونيو 2021)

مصير "نتنياهو"

- يواجه "نتنياهو" بعد إزاحته من الحكم مسارين سياسيين متوازيين: (1) مواجهة الملاحقات القضائية المحتملة التي تحمل مؤشرات ضعيفة على قوتها حتى الآن. (2) الانتقال إلى زعامة صفوف المعارضة بحجم ما يقرب من 50 مقعدًا في الكنيست.

- **يتحدد المسار الأول** بموقف النيابة العامة الإسرائيلية، إذ أقرت إعادة النظر في ملابسات الكثير من القضايا التي تورط فيها "نتنياهو" لعدم ثبوت الأدلة وافتقادها للمنطقية. كما سبق أن أشارت النيابة العامة إلى ثبوت ضغط شرطي على الشهود أثناء التحقيقات مما يُفقد مذكرات الاتهام النزاهة. وعليه، تتراكم المؤشرات التي تميل إلى استبعاد دخول "نتنياهو" السجن بعد رفع الصلاحيات عنه، مما يدعم سيناريو تشكيل معارضة قوية على يد "نتنياهو".

- **أما المسار الثاني** فيتحدد بموقف الحكومة الجديدة من الحريديم الذين يشكلون القوة السياسية الأساسية لنتنياهو، إذ تتبنى الحكومة سياسة دمج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي عبر تقديم الوظائف، والسياسات الاستيطانية في الضفة الغربية. ومن غير المستبعد أن تتم صفقة سياسية مع الحريديم تتمثل في تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي مقابل تفكيك قوتهم في المعارضة تحت رئاسة "نتنياهو".

ختامًا، إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد تسعى لإيجاد مساحات مشتركة من وجهات النظر المختلفة للوقوف على تماسك الحكومة، وعدم حلها بشكل يسمح لنتنياهو بالعودة مرة أخرى إلى الواجهة في أقرب انتخابات عامة. لكن -في الوقت نفسه- لا يقدم تباين الأيديولوجيات بين أحزاب الحكومة مهمة سهلة أمامها لتوفيق وجهات النظر إلا في المسائل الأمنية التي تتعلق بالنشاط الإيراني في المنطقة، وإدارة فائض القوة الذي تشعر به حماس في الظرف الراهن.

تباين أدوار مصر.. إيران.. تركيا في حرب غزة

* حسين عبدالراضي - * محمود قاسم
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عكست الحرب الرابعة على غزة، وما أعقبها من وقف لإطلاق النار، والشروع في إعادة إعمار القطاع؛ تباينات واضحة في مواقف القوى الإقليمية، إذ لعبت الدولة المصرية دورًا فاعلًا في خفض التصعيد واستعادة الاستقرار، فيما برزت الرغبة الإيرانية في استثمار الموقف للترويج بشكل غير مباشر لتصاعد قدراتها بوجه إسرائيل، كما أظهرت تفاعلات جولة التصعيد الحرص التركي على التصعيد رمزيًا ضد الممارسات الإسرائيلية، دون الانجراف إلى نمط يضر بمصالحها مع إسرائيل.

انخراط مصري فاعل

- جاء تحرك القاهرة مؤكدًا على محورية الدور المصري، وقدرتها على دعم وتعزيز الاستقرار بالمنطقة. وقد ارتكزت فلسفة التحرك المصري على عوامل الجغرافيا والعلاقات الوطيدة مع جميع الأطراف، حيث انتهجت مقاربة ورؤية شاملة ارتكزت على عدة أبعاد، من بينها التوسط في وقف إطلاق النار، والعمل على تثبيته بين الطرفين، علاوةً على دعم الجهود الإغاثية والإنسانية عبر فتح معبر رفح أمام الجرحى والمصابين، ناهيك عن إرسال مساعدات إنسانية بنحو 3 آلاف طن، كما تعهدت مصر بالمساهمة في إعادة إعمار غزة وتخصيص نحو 500 مليون دولار.

- حقّق هذا الانخراط المباشر والفاعل لمصر خلال تلك الحرب وفي أعقاب وقف التصعيد عددًا من المكاسب، من بينها تعزيز مكانة مصر ودورها في تسوية أحد أعقد الصراعات بالمنطقة، كما نجحت في إقناع القوى الدولية -وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية- بحدود تأثيرها وانتزاع الدور من القوى الإقليمية التي تعمل على توظيف القضية لتحقيق مكاسب ونفوذ. كما حصدت مصر تأييدًا واسعًا من الشارع العربي لجهودها الصادقة لاستعادة الاستقرار والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني دون امتلاك أجندات خفية.

تصعيد إيراني محسوب

- تعمدت طهران إظهار تدخلها في تفاعلات التصعيد بشكل مُعلن، حيث تبادل المرشد الإيراني ومسئولون بارزون بالحرس الثوري رسائل واتصالات مع قيادات حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، كما كشفت أنشطة المقاومة انتقال قدر حاسم من تقنياتها العسكرية إلى كتائب القسام وسرايا القدس، ولا سيما الصواريخ الأكثر تطورًا والطائرات والغواصات المسيرة. وحرصت إيران على ضبط أذرعها بالجبهات اللبنانية والسورية، وعدم اتساع نطاق المواجهة، وأن تظل الحرب مقتصرةً على محور غزة-الضفة.

- تعكس المواقف الإيرانية سعيها لتأكيد حضورها، سياسيًا وميدانيًا، في قطاع غزة والضفة الغربية، وأنها تمكّنت من حصد نفوذ فيهما يُتيح لها استهداف أمن إسرائيل، إلى جانب التلويح بقدرة تقنياتها العسكرية على تجاوز منظومة "القبة الحديدة"، وهي من جُملة الرسائل التي سعت طهران لتوجيهها لتل أبيب، وغيرها من المعسكر الغربي المنخرط في التفاوض معها حول ملفها النووي في فيينا، للإشارة إلى امتلاكها أوراق ضغط ومساومة متعددة المستويات والقدرات يجب وضعها في الحسبان عند التعامل معها.

حضور تركي رمزي

- اقتصرت التحركات التركية على الخطابات الإعلامية، دون تبني تحركات حقيقية للتأثير على مسار الأحداث، إذ اعتمدت أنقرة ثلاثة مسارات للتعاطي مع الأزمة: أولها، جاء في خطابات الرئيس "رجب طيب أردوغان" الذي دان الاعتداءات الإسرائيلية، والدعم الأمريكي لتل أبيب. وثانيها، تلويح وزير الخارجية "مولود أوغلو" بطرح فكرة إرسال قوة دولية للقدس لمنع تكرار أحداث مايو، بالإضافة إلى سحب دعوتها لمشاركة وزير الطاقة الإسرائيلي بمنتدى أنطاليا الدبلوماسي. وثالثها، تحشيد الأدوات الإعلامية لإدانة إسرائيل، واستهداف مواقف الدول التي أبرمت اتفاقيات تطبيع معها بالعام الماضي.

- كان من الواضح تلافي تركيا الصدام مع إسرائيل، مع الاكتفاء بالتصعيد الإعلامي؛ لرغبتها في توظيف الاعتداءات الإسرائيلية لتحريك وإثارة الشارع التركي تجاه ملف خارجي، بنمط يشغله عن الأزمات الداخلية العاصفة بالاقتصاد والقطاع الصحي، والادّعاء بأن النظام يمتلك من الأدوات ما يجعله قادرًا على توجيه دفة الأحداث والضغط على إسرائيل. فضلًا عن إسكات المعارضة التي تصاعد تأثيرها وصداها ضد سياساته. بالإضافة إلى تسجيل موقف حول ما يجري بالأراضي الفلسطينية، دون المساس بعلاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل، والتي يهدد اختلالها بتداعيات سلبية مؤثرة على اقتصادها المأزوم.

انعكاسات متعددة

- قادت المواجهات الفلسطينية-الإسرائيلية إلى نمطين متباينين من أدوار القوى الإقليمية، إذ نجحت بعض العواصم في إثبات قدرتها على توجيه المشهد المتأزم نحو التهدئة، كما هو حال الموقف المصري، أو توظيف زخم التصعيد بامتلاك القدرة على استهداف مصالح إسرائيل، كما بالحالة الإيرانية. في حين تراجعت أدوار بعض القوى الأخرى، وثبت أن ما تتبناه من مواقف وخطابات لا يتجاوز حدود التوظيف الإعلامي لتجاوز الأزمات الداخلية، كما هو الحال بالنسبة لأنقرة، أو حفظ ماء الوجه، وهو ما اتضح بالحالة القطرية.

- أبرز التصعيد في غزة متغير الدور الإيراني في الحالة الفلسطينية، فقد كشفت المعارك الأخيرة دخول أسلحة وتكتيكات إيرانية لفصائل المقاومة، وهو ما ظهر في اعتماد المقاومة على الإغراق الصاروخي لتجاوز منظومة القبة الحديدية والوصول للعمق الإسرائيلي. وبذلك، بدا أن على تل أبيب أن تُعيد مُراجعة نظرية "التفوق النوعي" الإسرائيلي، وإعادة تقييم لتداعيات الدخول في مواجهة مفتوحة

ضد إيران؛ إذ سيقود ذلك إلى إشعال ثلاث جبهات تمتلك فيها طهران أدوات قادرة على تهديد أمن إسرائيل.

- عَكَسَ الاختراق المصري للأزمة إمكانية البناء على التحركات الجادة لتقريب وجهات النظر، وإيجاد أرضية عمل مشتركة، تُسهم في تحقيق المصالحة الفلسطينية، والتنسيق بين الجانبين (القدس وتل أبيب) لتلافي التصعيد، والتأسيس لمنهجية لإدارة الصراع بما يضمن حفظ حقوق الشعب الفلسطيني، وهو النموذج الذي نال دعمًا دوليًا وإقليميًا، وتأييدًا فلسطينيًا وإسرائيليًا، ما أثبت أن الدور المصري له عنصر الحسم في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتعزيز استقرار الشرق الأوسط.

- شكّلت المواجهات وتداعياتها ناقوس خطر يُنذر بخطورة عدم اتخاذ خطوات جادة لتحقيق تسوية شاملة عادلة للقضية الفلسطينية؛ إذ ستفتح الباب لاستنساخ نماذج تصعيدية أكثر تهديدًا لأمن وسلامة الإقليم، بل سيؤدي تأخر حسمها لتغييب فرص حل الأزمة، وستكون الأطراف الراغبة في تجدد العمليات العسكرية أكثر قدرةً على استثمار هذا التأخر في إشعال مواجهات جديدة.

- أظهرت الحرب إشكالية الداخل الإسرائيلي، ولا سيما بتصاعد أعمال العنف بين المكونات العربية والإسرائيلية، ما عكس غياب التجانس بين فلسطينيي الداخل (عرب 48) والمستوطنين. ويؤشر ذلك على حالة الاستقطاب غير المُعلن، وهو ما يظل عائقًا أمام تماسك الجبهة الإسرائيلية، ويُنذر باحتمالية تجدد مواجهات الداخل الإسرائيلي حال نشوب حرب جديدة.

- وضع التصعيد الأخير الدول العربية المُوقِّعة على الاتفاقات الإبراهيمية (العام الماضي) في موقف غير مستساغ؛ حيث بدا أن هذه الاتفاقات لم تحقق جدواها، كما لم تمنع بعض الانتقادات الحادة تل أبيب من ارتكاب ذات الممارسات بحق الفلسطينيين، وهو ما قد يضع قيودًا مستقبليةً على أية تقارب علني محتمل بين إسرائيل وغيرها من الدول العربية على غرار تلك الاتفاقات.

في الأخير، أثبتت جولة الحرب الرابعة على غزة أن القضية الفلسطينية محدِّدٌ أساسيٌّ لاستقرار المنطقة، وأن الجهود المصرية الرامية للتسوية قادرة على توجيه طرفي الصراع إلى صياغة نموذج للحل وخفض التصعيد، وهو الدور الذي يتطلب دعمًا دوليًا وإقليميًا وداخليًا لإنجاحه.

هل تُراجِعُ إدارة «بايدن» سياستها إزاء الفلسطينيين؟

* بلال منظور
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وضعت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة الإدارة الأمريكية أمام اختبار مبكر بشأن كيفية تعاملها حيال الأزمة لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار. جاء ذلك في ظل تراجع القضية الفلسطينية في أولويات إدارة "بايدن"، إذ اكتفت بإعادة العلاقة مع السلطة الفلسطينية والمساعدات لوكالة الأونروا، لكن دون الدفع بعملية السلام. إلا أن ثمة تكهنات بإمكانية مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه القضية الفلسطينية في فترة ما بعد الحرب على غزة.

اتجاهات واشنطن

- **تهدئة عن بعد:** دفعت الإدارة الأمريكية لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس، من خلال إجراء مجموعة من الاتصالات المباشرة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية من جانب، والتنسيق مع الوسطاء الإقليميين والمنخرطين في المحادثات أثناء عمليات التصعيد -بالأخص مصر- من جانب آخر. وعملت الإدارة الأمريكية على الانخراط غير المباشر خلف الكواليس للدفع بالتهدئة دون التورط، وهو ما انعكس في عدم إرسال وفد دبلوماسي أمريكي إلى المنطقة طيلة فترة الحرب، والاكتفاء بالاتصالات المكثفة عن بعد.

- **سقف انخراط محدد:** ذهبت بعض التحليلات إلى أن الإدارة الأمريكية ستكتفي في مرحلة ما بعد حرب غزة الأخيرة بسقف محدد للتعامل والانخراط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لعدة اعتبارات منها: وجود أولويات رئيسية على رأس السياسة الخارجية الأمريكية متمثلة في وضع حد للنفوذ الصيني والروسي، بالإضافة إلى عدم وجود رغبة لدى الولايات المتحدة في أن تكون الوسيط الرئيسي لعملية السلام اقتداءً بالخبرات السابقة، وهو ما دلل عليه "دينيس روس" مستشار الرئيس "أوباما" الأسبق بأن وزير الخارجية الأسبق "جون كيري" تورط في حرب 2014، متسببًا في إطالة أمد الصراع وتعقيد المشهد حينها نتيجة اعتماده على قطر في التواصل مع حماس.

- **خسائر عدم الانخراط:** في المقابل، ثمة اتجاه آخر في التحليلات يرى أهمية القيادة الأمريكية لضمان استقرار الأوضاع في المنطقة، وأن الابتعاد عن الشرق الأوسط غير مُجدٍ، وأن قضايا المنطقة ستدفع الولايات المتحدة للانخراط بصورة أكبر بما يحتم عليها إدارة القضايا بطريقة لا تسمح بتفاقمها، وتتسبب في تعاظم التكلفة الكلية للصراع على حساب مكاسب أمريكا من الانسحاب، لكن لا يذهب هذا الاتجاه في اتجاه إطلاق حوار شامل لإحياء عملية السلام.

التنسيق مع الشركاء

- تُشير اتجاهات التعامل الأمريكي ما بعد الحرب إلى إمكانية التواصل أكثر بعد حرب غزة مع شريك إقليمي لضمان استقرار الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. في هذا السياق، فإن الدور الذي لعبته الإدارة المصرية في وقف إطلاق النار ودخول قطاع غزة بشكل مباشر لإعادة إعمارها يضع خيار القاهرة كشريك ووسيط إقليمي للقيام بهذا الدور، وهو ما أشارت إليه معظم توصيات مراكز الفكر الأمريكية.

- ما يُعزز أهمية الشريك الإقليمي، أن ثمة مصلحة أمريكية في مراقبة التحركات داخل قطاع غزة لمنع تسلح حماس، وتعزيز ترسانتها العسكرية؛ الأمر الذي قد يضع قضية المراقبة في مقابل استكمال عملية إعادة الإعمار، وهو ما قد تسعى الولايات المتحدة إلى تنسيقه مع مصر عبر معبر رفح.

- برغم وجود قنوات للاتصال بين قطر وحركة حماس في القطاع؛ إلا أن أحد التوجهات في الإدارة الأمريكية يرى أن الخبرة التاريخية من الحروب السابقة تنبه إلى أن الوساطة القطرية دفعت حماس إلى رفع سقف مطالبها في مفاوضات وقف إطلاق النار 2014، وأن الدرس الحالي يرمي إلى أن القاهرة هي البديل الأفضل لتلك الوساطة.

العلاقات مع الفلسطينيين

- **تعهد "بايدن" بتقديم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين،** والعمل على رفع الحالة المعيشية في كلٍّ من قطاع غزة والضفة الغربية. لذا، قررت واشنطن افتتاح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية لدعم الفلسطينيين، بما يشير إلى تمسك "بايدن" بمبدأ حل الدولتين، فضلًا عن التأكيد على إعادة تواصل الولايات المتحدة مع السلطة؛ إلا أنه -من ناحية أخرى- كان قد أعلن أنه لن ينقل مقر السفارة الأمريكية من القدس.

- **تُولي الولايات المتحدة اهتمامًا بملف إعادة الإعمار في القطاع والضفة،** فقد أعلن وزير الخارجية "أنتوني بلينكن" توفير مبلغ 110 ملايين دولار لدعم الشعب الفلسطيني، والذي قد يصل إلى مبلغ 360 مليون دولار بعد موافقة الكونجرس، لتقديم الدعم الاقتصادي والمساعدات المتعلقة بالوباء والتمويل من خلال وكالات الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية في أعقاب الصراع، بما قد يُشير إلى رغبة "بايدن" في وقف أي عمليات للضم الإسرائيلي للضفة.

- **مع ذلك،** تُشير إحدى توصيات مراكز الفكر الأمريكية إلى أن المساعدات قد تكون مشروطة بتقديم السلطة الفلسطينية إصلاحات سياسية، وأنه في حالة الإخلال بهذا الشرط فإن المساعدات سيتم توجيهها لما يخدم المواطنين الفلسطينيين بصورة مباشرة في قطاعات المياه والطرق والصحة، ولكن لن يتم إدارتها من قبل السلطة.

التواصل المباشر مع إسرائيل

- أظهرت الحرب على غزة أهمية التواصل المباشر بين الإدارة الأمريكية مع إسرائيل، إذ أوقفت إدارة "بايدن" مشروع قرار بمجلس الأمن حتى لا يتسبب في تعطيل عمليات التنسيق والتواصل الجارية. كما أن مُحدِّدات العلاقة مع إسرائيل لم تظهر أي تغير فيما يتعلق بالالتزام الأمريكي بالأمن الإسرائيلي، وهو ما ظهر بشكل واضح إبان موافقة إدارة "بايدن" على عقد صفقات للسلاح مع إسرائيل بقيمة 735 مليون دولار وسط زخم الحرب، فضلًا عن زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني جانتس" إلى واشنطن لتطوير منظومة القبة الحديدية، كما أن الإدارة الأمريكية لم تضع حدودًا أو خطًّا أحمر أمام إسرائيل في تعاملها الأمني والعسكري في القطاع.

- تتصاعد الانتقادات الموجّهة للسياسة الإسرائيلية من قبل التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي بالكونجرس حول حقوق الإنسان، الأمر الذي قد يضع إدارة "بايدن" أمام معضلة استخدام هذا المفهوم في السياسة الخارجية، وفي الوقت نفسه تنتهك إسرائيل مبادئ الحرية والكرامة والأمن والرخاء للفلسطينيين وتتراجع مؤشرات الديمقراطية بها، في ظل ميل نحو عودة دور الكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، وما قد تدفعه هذه الانتقادات من تغيير بعض السياسات الخاصة بإسرائيل.

مزيد من التطبيع

- تسير إدارة "بايدن" وفق خطى سابقتها في عهد "ترامب" في دعمها مزيدًا من اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، حيث أعلنت واشنطن تأييدها لمزيد من اتفاقيات التطبيع في المنطقة. في هذا الإطار، طرح "دينيس روس" المبعوث الأمريكي السابق للسلام توصية مفادها أن تعزيز المزيد من اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل سيلعب دورًا في كسر حالة الجمود التي تشوب القضية الفلسطينية، وذلك من خلال تشبيك مصالح الدول العربية مع إسرائيل، في مقابل إعطاء الفلسطينيين مزيدًا من الحقوق.

- رحّبت الإدارة الأمريكية بالحكومة الإسرائيلية الجديدة، إذ تواصل "بايدن" مع رئيس الوزراء الجديد الإسرائيلي الجديد "نفتالي بينيت"، وهنّأه بمنصبه الجديد. وترى الإدارة الأمريكية أن رحيل "بنيامين نتنياهو" يمثل فرصة نحو تحريك العلاقات الثنائية مع إسرائيل وعملية السلام، وسوف تقوم بالتنسيق بشكل أكبر مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

ختامًا، قد تنتهج الولايات المتحدة سياسة تدريجية تتضمن تحسين أوضاع الفلسطينيين بصورة مشروطة في كلٍّ من القطاع والضفة، مع الإبقاء على الشكل الاستراتيجي للعلاقة مع إسرائيل، وتشجيع الحكومة الجديدة لاتخاذ خطوات تدريجية تجاه عملية السلام، والتعاون مع الوسطاء الإقليميين لتهدئة الجبهة الفلسطينية.

حدود تغير قواعد الاشتباك العسكري بعد حرب غزة

* لواء د. محمد قشقوش
مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد المواجهة العسكرية بين إسرائيل وغزة في مايو 2021، الرابعة في إطار سلسلة معارك ممتدة جرت في أعوام 2008 و2013 و2014. إلا أن الفاصل الزمني الأكبر بين تلك المواجهات كان سبعة أعوام بين عامي 2014 والمواجهة الأخيرة، وهو ما أثر على الأداء العسكري للفلسطينيين الذين فاجئوا إسرائيل بإطلاق صواريخ جديدة، وبكثافة يومية عالية، وذات مديات طويلة. فما هي الدروس المستفادة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من الحرب؟ وهل ستغير قواعد الاشتباك بينهما؟.

ملامح عملياتية

- نشبت الحرب الرابعة بواسطة الأذرع العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، ردًا على العنف الإسرائيلي في القدس ومحيط المسجد الأقصى خلال شهر مايو 2021، وكذلك إخلاء السكان الفلسطينيين من حي الشيخ الجراح تمهيدًا لتهويده.

- بدأت الحرب بقصف صاروخي من غزة قابلته إسرائيل بمضادات دفاعية صاروخية بواسطة منظومة القبة الحديدية، ومضادات هجومية بواسطة القوات الجوية وبعض قصفات المدفعية وخاصة الهاون (المورتر)، كما لم يتأكد اشتراك القوات البحرية بفاعلية ضد ساحل غزة.

- تميزت الحرب الرابعة مقارنة بسابقتها في عام 2014 بقصر المدة، أي 11 يومًا مقابل 50 يومًا، ورغم ذلك كانت هناك زيادة في عدد وكثافة الإطلاق الصاروخي الفلسطيني اليومي، كما لم تشارك القوات البرية الإسرائيلية، خاصة المدرعة في الغزو الأخير كسابقه عدا بعض عناصر من المدفعية كما سبق.

دروس غزة

- **زيادة عدد الصواريخ أرض/أرض:** فمع وجود فاصل زمني طويل لمدة سبع سنوات بين الحربين الثالثة والرابعة على غزة، فقد أدى ذلك إلى تراكم تصنيع محلي كبير لتلك الصواريخ، حيث بلغ إجمالي الإطلاق مؤخرًا قرابة 4000 صاروخ، كما صرحت إسرائيل ولم تعقب غزة إظهارًا للقوة، كما أن ثمة زيادة في كثافة الإطلاق الصاروخي من غزة، حيث بلغ 700 صاروخ/يوميًا في 2021، مقارنة بعدد 200 صاروخ/يوميًا في عام 2014.

- **زيادة مدى الصواريخ:** حيث كانت المرة الأولى التي تُغطي فيها الصواريخ المتوسطة الحواف الشرقية لتل أبيب، إذ بدت المفاجأة هي إطلاق صاروخ بعيد المدى (عياش) جنوبًا، ووصل إلى منطقة مطار رامون شمال إيلات قاطعًا مسافة 210 كم من أصل المفترض نظريًا، وهو 250 كم. ولو أُطلق هذا الصاروخ من شمال غزة فإنه سيغطي شمال إسرائيل عدا جزء من الجليل الأعلى، أما شرقًا فسيتخطى نهر الأردن، كما سيغطي جزءًا من حقول الغاز الإسرائيلية في مياه شرق المتوسط.

- **ضعف دقة التصويب للصواريخ:** وهو نتيجة البدائية في التصميم، والافتقار إلى الرؤوس الذكية والأقمار الصناعية، ولكن يتم تعويض ذلك بكثافة الإطلاق التي تكون مجدية ضد الأهداف المساحية، كما تم شرق تل أبيب وشمال عسقلان.

- **بروز الأنفاق في اتجاه إسرائيل:** وهو تكتيك جديد استُخدم لإمكانية الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية أسفل مناطق الأسلاك، والألغام، والحراسة، كما تطور هذا التكتيك ليكون مخازن آمنة للأسلحة والصواريخ، وأيضًا كملاجئ حماية للأفراد

بديلًا لبدرومات العمارات التي تتحول إلى مقابر جماعية عند سقوطها، مع الوضع في الاعتبار نُظم التهوية داخل تلك الملاجئ وبإخفاء جيد بما لا يكشف عن مكانها.

- **الطائرة بدون طيار (درونز):** فربما استُخدمت لأول مرة، ولم تعلن غزة عن ذلك صراحة كأسلوب من الردع بالشك الذي تجيده إسرائيل.

- **تغير قواعد الاشتباك:** غطت الصواريخ القادمة من غزة معظم إسرائيل، بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية متضمنة الأهداف النووية. بل إنها هددت كل الأراضي الإسرائيلية ومعظم مياهها الاقتصادية التي تحوي مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مما يشير إلى أن تغيرًا جوهريًا قد يؤثر على قواعد الاشتباك بين الطرفين مستقبلًا.

دروس إسرائيلية

- **فشل القبة الحديدية الإسرائيلية:** حيث لم تستطع اعتراض الصواريخ القادمة من غزة في الارتفاعات المنخفضة جدًا، والإطلاق الصاروخي على مدار أزمنة قصيرة ومن مناطق مختلفة متتالية، كما فشلت في الاعتراض الكامل للارتفاعات المتوسطة في حالة الإطلاق الكثيف والمتتالي.

- **مفاجأة إسرائيل بالمدى الصاروخي،** لا سيما وأن الصواريخ الفلسطينية بلغت حتى مطار رامون جنوبًا بمدى 210 كم، كما لم تضع مضادات في هذا الاتجاه جنوب قطاع غزة، حيث اقتصر على الاتجاهين الشرقي والشمال الشرقي.

- **التأثير على الطاقة الإسرائيلية:** فبعد وصول الصاروخ الطويل المدى إلى رامون، أغلقت شركة (شيفرون) الأمريكية للنفط حقلي (تمارا) للغاز في شرق المتوسط إلى ما بعد وقف إطلاق النار، كما ألمحت إسرائيل إلى إسقاط (درونز) كانت تستهدف تلك الحقول، بينما لم تُعقّب غزة ربما كنوع من الاستقواء. كما نقلت إسرائيل جزءًا من البنى التحتية للطاقة من عسقلان إلى حيفا، والتي ستغطيها مديات الصواريخ الجديدة الطويلة مستقبلًا.

- **مخاوف إسرائيل على الأهداف الاستراتيجية:** حيث انزعجت بشدة لمرور صاروخ رامون فوق أهداف استراتيجية، لعل أهمها المفاعل النووي الرئيسي في ديمونة. لذلك، سوف تفكر إسرائيل في تغطية جنوب قطاع غزة بالقبة الحديدية، مع إقامة نطاقٍ ثانٍ منها أكثر عمقًا لاعتراض المديات الطويلة وتأمين الأهداف الاستراتيجية في العمق، وكذلك حقول غاز شرق المتوسط، رغم عدم تيقنها من مدى المساهمة المالية لإدارة الرئيس "بايدن" مقارنة باليد المفتوحة لسابقه "ترامب".

- **عدم استخدام القوات البرية:** حيث لم تستخدم إسرائيل قواتها البرية وخاصة المدرعة كما سبق في حروب غزة، تحسبًا للكمائن الفلسطينية أو استخدام الأنفاق للظهور خلف القوات الإسرائيلية ومفاجأتها ومهاجمتها من الخلف. وتم استخدام المدفعية وخاصة الهاون (المورتر) لإصابة الأهداف خلف السواتر والمباني وإدارة النيران بالمروحيات.

- **نظام تفتيش إسرائيلي دقيق:** حيث قد تفرض هذا النظام على العمالة الفلسطينية القادمة من غزة إليها، وكذلك البضائع والشاحنات القادمة إلى قطاع غزة، سواء من إسرائيل أو من معبر كرم أبو سالم على حدود سيناء لحظر المواد الأولية ذات الاستخدام المدني والعسكري، كبعض الكيماويات، والدوائر الكهربائية، والبطاريات.. إلخ.

وقف الحرب ودور مصر

- أسفر التنسيق الأمريكي-المصري عن وقف إطلاق النار بعد 11 يومًا فقط من نشوب الحرب الرابعة، ولم ينتهِ الدور المصري عند هذا الحد، بل تعداه إلى إيفاد وفد رفيع المستوى برئاسة مدير المخابرات العامة المصرية الذي زار كلًّا من غزة وتل أبيب ورام الله، لتثبيت وقف إطلاق النار أولًا، ثم الانطلاق إلى تنسيقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لم تتضح كل معالمها بعد، وإن كان من أهمها ترسيم الحدود البحرية والمياه الاقتصادية لقطاع غزة بين كلٍّ من إسرائيل ومصر بمواجهة القطاع (41 كم)، وبدء تنمية حقول غاز غزة (مارين) 1 و2.

- تمت دعوة القيادات الفلسطينية تحت قيادة سلطتها المركزية بقيادة "أبو مازن" أو من ينوب عنه، إلى القاهرة يومي 13-12 يونيو 2021، للتباحث والوصول إلى كلمة سواء لصالح الشعب الفلسطيني، لأن الوقت في صالح إسرائيل، ويكرس الأمر الواقع في عكس صالح الشعب الفلسطيني، إلا أن الجانب الفلسطيني قد أرجأ اللقاء إلى أجل غير مسمى.

خلاصة الأمر أنه لا يُنتظر أن تكون تلك الجولة العسكرية بين إسرائيل وغزة هي الأخيرة، لكن ربما تعقبها فترة سكون أطول، نتيجة جهود التهدئة الدولية والإقليمية، خاصة للولايات المتحدة ومصر، لكن سوف تركز الأجنحة العسكرية في غزة على تطوير قدراتها الصاروخية المتدرجة المديات، القصيرة والمتوسطة المتوفرة حاليًا، مع زيادة نسبة المديات الطويلة، رغم صعوبتها، كاحتياطي استراتيجي، والذي يمكن مع تطويره أن يُغطي كل الأراضي والأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية، بما فيها القدرات النووية وغاز شرق المتوسط.

في المقابل، ستزيد إسرائيل من قدرات القبة الحديدية لتكمل القوس حول قطاع غزة، مع بناء نطاق ثانٍ أكثر عمقًا لمواجهة الصواريخ طويلة المدى وتأمين الأهداف الاستراتيجية، مع إحكام الحصار والتفتيش على العمالة القادمة من غزة، والمواد اللوجستية، ليبقى السؤال الافتراضي الحرج: ماذا ستفعل إسرائيل حالة الهجوم الصاروخي المتزامن عليها من كلٍّ من غزة و"حزب الله" من جنوب لبنان والذي يملك ترسانة صاروخية إيرانية أطول مدى وأكثر دقة وأشد تدميرًا؟. لا شك أن إسرائيل ستكون عندها في موقف استراتيجي حرج.

الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني.. انجرار نحو اليمين

* د. صبحي عسيلة
رئيس وحدة الرأي العام
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تستهدف الصواريخ المتبادلة بين الإسرائيليين وحماس في الحرب الرابعة فقط مباني غزة وبعض المدن الإسرائيلية، وقتل الفلسطينيين أطفالًا ونساء وشيوخًا، وإنما استهدفت أيضًا كلًا من الرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني، حيث جرّتهما أكثر نحو التوجهات اليمينية، وإن ظل أن بقاء تلك التوجهات من عدمه سيكون رهنًا بالتطورات التي ستشهدها العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية خلال الفترة المقبلة، وما إذا كانت ستتجه نحو مزيد من العدائية أم التهدئة.

استثمار الخوف

- برغم الحالة اليمينية غير المسبوقة التي يمر بها الرأي العام الإسرائيلي، بدا أن رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" وقت الحرب في حاجة ماسّة لاستفزاز اليمين وإثارة مخاوف الرأي العام لتأمين المزيد من الاصطفاف خلفه في مواجهة خصومه السياسيين الذين باتوا على مقربة -كما لم يحدث من قبل- من الإطاحة به من سدة الحكم.

- وفي حين حاول -ولا يزال- خصوم "نتنياهو" في الداخل الإسرائيلي تصوير المواجهة مع حماس على أنها فشل له؛ فإنه سيستخدم قدرة حماس على تطوير أسلحتها وصواريخها للنفاذ من القبة الحديدية، على أنه تهديد وجودي للدولة الإسرائيلية لا يمكن لغير اليمين بقيادته التعامل معه، بينما اليسار أو معسكر التغيير الذي يقوده "لابيد" يعني تعريض أمن الدولة للخطر.

- بدت بطارية الخوف والتوجهات اليمينية لدى الإسرائيليين في حاجة دائمًا إلى إعادة شحنها، وقد نجح "نتنياهو" في شحنها لمدة 12 عامًا هي عمر بقائه في الحكم، وقد بدا له أنها في حاجة لإعادة الشحن في ظل الأزمة السياسية المعقدة خلال العامين الماضيين التي عبرت عن نفسها في ذهاب إسرائيل إلى 4 انتخابات في عامين فقط، دون أن يتمكن من تشكيل حكومة، سواء بالاعتماد على اليمين فقط، أو حتى بالائتلاف مع أحزاب أخرى.

ترميم الشرعية

- لا تقل حاجة حماس لترميم شرعيتها عن حاجة "نتنياهو"، في ظل سياستها الرامية لتدعيم حكمها وسيطرتها على قطاع غزة، انتظارًا لعقد الانتخابات التشريعية والرئاسية. في هذا الصدد، أشار استطلاع للرأي العام الفلسطيني، أُجري في مارس 2021، إلى أن ثلاثة أرباع الفلسطينيين (76%) يطالبون بإجراء الانتخابات. وتأكيدًا على الحاجة الملحة لذلك، أوضح الاستطلاع أن ثلثي الفلسطينيين (65%) يطالبون بإجراء الانتخابات، حتى بدون القدس التي أدى عدم سماح الإسرائيليين بإجراء الانتخابات فيها لاتخاذ الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" قراره بتأجيل الانتخابات التي كان مقررًا لها 22 مايو 2021.

- أظهر هذا الاستطلاع أيضًا تقدم حركة فتح على حماس حال أُجريت الانتخابات، حيث أكد 38% من الفلسطينيين أنهم سيصوتون لفتح مقابل 22% لحماس، كما أكد 22% من الفلسطينيين أنهم سيصوتون للقيادي الفتحاوي "مروان البرغوثي" مقابل 14% لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس "إسماعيل هنية"، بينما قال 9% إنهم سيصوتون للرئيس "محمود عباس". كما أوضح الاستطلاع أن تأييد منهج فتح القائم على ضرورة التوصل لاتفاق سلام مع الإسرائيليين ما زالت له الأغلبية، حيث قال 36% من الفلسطينيين إنهم يؤيدون التوصل لاتفاق

سلام، مقابل 26% قالوا إنهم يدعمون خيار حماس القائم على العمل المسلح.

- وفيما يتصل بالبديل الأمثل لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ما زال خيار حل الدولتين يحوز نسبة لا بأس بها بين أوساط الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي. ففي الاستطلاع المشترك للرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي في سبتمبر 2020، أيد 43% من الفلسطينيين و42% من الإسرائيليين اليهود فكرة حل الدولتين من حيث المبدأ، بينما تبلغ نسبة المعارضة 56% بين الفلسطينيين و46% بين الإسرائيليين اليهود. ويلاحظ هنا أن ثمة ثباتًا لنسب الموافقة على خيار حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ تكاد تكون تلك النسب هي النسب المسجلة في عام 2018، بعدما كانت تسجل في عام 2016 بالنسبة للفلسطينيين 51%، وبالنسبة للإسرائيليين 53%.

- جدير بالذكر هنا أن تراجع نسب تأييد حل الدولتين بالنسبة للقضية الفلسطينية يرجع بالأساس إلى تضاؤل فرص إمكانية تحقيقه على الأرض في ضوء السياسات التي تتبعها إسرائيل للقضاء على ذلك الخيار. فقد أشار استطلاع للرأي العام الفلسطيني في مارس 2021 إلى أن 55% من الفلسطينيين يعتقدون أن حل الدولتين لم يعد عمليًا بسبب التوسع الاستيطاني مقابل 38% يعتقدون أنه لا يزال عمليًا. كذلك، تقول نسبة تصل إلى 77% إن فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ضئيلة أو ضئيلة جدًا، وتقول نسبة من 20% إن الفرص متوسطة أو عالية.

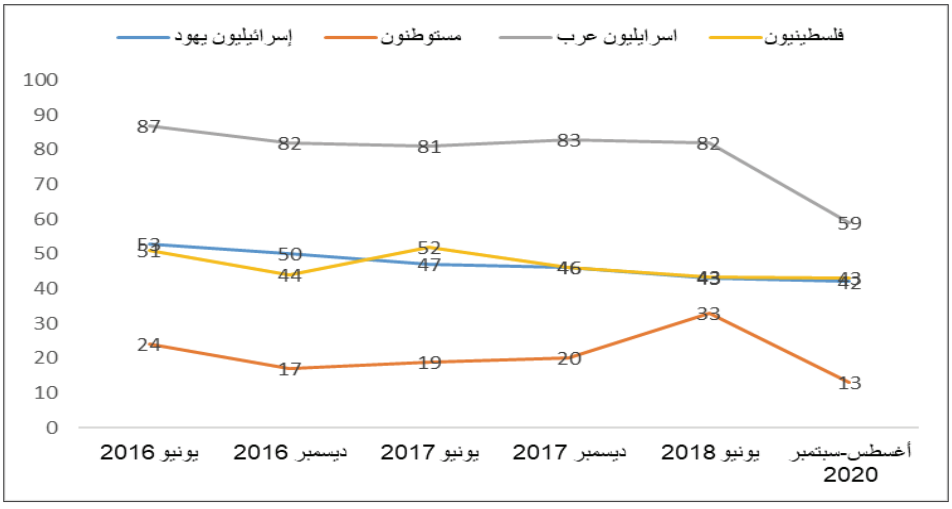

تأييد حل الدولتين بين الإسرائيليين والفلسطينيين (2016-2020)

توظيف متبادل

- لقد جرت العادة خلال المواجهات أو الحروب التي اندلعت بين إسرائيل وحماس خلال الأعوام 2008 و2012 و2014 أن يعلن كل طرف منهما أنه انتصر في الحرب، وهو الأمر نفسه الذي حدث في المواجهة الأخيرة 2021، بما يعني أن كلا الطرفين يمكنه بسهولة استخدام ما آلت إليه الحرب

لترميم شعبيته أمام أنصاره وتدعيم موقفه بشأن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتأكيدًا لذلك، فقد أشار استطلاع للرأي العام أُجري -على سبيل المثال- في أعقاب حرب 2014، إلى أنه حال أُجريت انتخابات إسرائيلية فإن اليمين سيحصل على 84 مقعدًا، وهي نسبة لم يحدث أن تم تسجيلها في أي استطلاعات للرأي العام، وبالطبع لم تحدث على أرض الواقع، ولكن مفادها أن الرأي العام الإسرائيلي وتحت تأثير المواجهة المسلحة يعبر عن توجهات شديدة اليمينية سرعان ما تتراجع مع مرحلة الهدوء التي تسود في أعقاب المواجهة. الأمر نفسه حدث بالنسبة للرأي العام الفلسطيني، إذ قال 61% من الفلسطينيين إنهم سيصوتون لإسماعيل هنية في حال أجريت انتخابات فلسطينية، وتلك النسبة هي الأكبر التي يحصل عليها "هنية"، وبالطبع تراجعت لاحقًا في كل استطلاعات الرأي العام.

- إن المسيرة المترددة نحو السلام أو الاعتدال بين أوساط الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي ظاهرة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، ودائمًا ما تحكمها التطورات التي تمر بها عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ يمكن القول بشكل عام إنه في الفترات التي يسود فيها الحديث عن السلام على خلفية جريان نهر المفاوضات بين الطرفين تتزايد فيها نسب تأييد أفكار التعايش والسلام ومن ثم حل الدولتين، والعكس يحدث في فترات توقف المفاوضات وزيادة وتيرة الاستيطان واندلاع المواجهات المسلحة، إذ يتلاشى أمل الفلسطينيين في إمكانية تحقيق نتائج من المفاوضات في حال العودة إلى طاولة المفاوضات، بينما يبدي الرأي العام الإسرائيلي في فترات المواجهات المسلحة مزيدًا من الكراهية والتخوف من الفلسطينيين بما يدفعهم أكثر تجاه اليمين بكل أفكاره الرافضة لعملية التسوية مع الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية.

مزيد من اليمين

- خلاصة القول إن الحرب الرابعة على غزة التي اعتبرها مناهضو "نتنياهو" في الساحة الإسرائيلية أفشلَ مواجهة، ستدفع الرأي العام الإسرائيلي نحو إبداء المزيد من التوجهات اليمينية، وتغليب استخدام العنف المسلح لتحجيم الفلسطينيين، كما أنها ستدفع الرأي العام الفلسطيني نحو مزيد من تأييد حماس التي استطاعت أن تظهر نفسها بمظهر القادر على تحدي الغطرسة الإسرائيلية.

- غير أن بقاء تلك التوجهات يظل مرهونًا بشكل أساسي بالتطورات التي ستشهدها العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال الفترة المقبلة، إذ من شأن نجاح الجهود التي تقودها مصر -مدعومة بموقف عربي ودولي- لاستئناف جولة جادة من المفاوضات أن توقف تعمق وتزايد تلك التوجهات العدائية، وتحييد التداعيات السلبية لـ"حرب غزة" الرابعة على توجهات الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي، ليعود منحنى تفضيل التسوية السياسية والأمل في حل الدولتين للصعود مرة أخرى.

انقسام الرأي العام العالمي بين الفلسطينيين وإسرائيل

* د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اقتحمت مصطلحات من قبيل "الأرض المسروقة" و"التطهير العرقي" و"جرائم حرب" وسائل الإعلام العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي، ليستخدمها إعلاميون وحقوقيون ومشاهير كثر للتنديد بما فعله الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة والضفة الغربية وغزة. ففي أعقاب الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية الرابعة، يمكن الدفع بإعادة طرح القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية، لتكتسب زخمًا جديدًا على خلفية التعاطف الدولي، ومع ذلك فقد برزت هنالك مسيرات دعم وتأييد لإسرائيل.

دعم عالمي لفلسطين

تجلى تأييد القضية الفلسطينية في أعقاب الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية في مظاهر عدة يمكن الوقوف على أبرزها في النقاط التالية:

- **وكالات الأنباء العالمية:** تداولت هذه الوكالات صورًا لجثث أطفال متفحمة في غزة ولقطات لمبان سكنية مدمرة ومحترقة وعائلات مفزوعة تفر من منازلها تحت وقع الغارات الإسرائيلية. وعلى سبيل التحديد، واجه صحفيو قناة "سكاي نيوز" كلًا من سفيرة إسرائيل "تسيبي هوتوفلي" ومستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي "مارك ريغيف" في مقابلتين مختلفتين للتساؤل عن وقائع القصف الإسرائيلي على غزة وأعداد الضحايا، وخلل موازين القوى بين جيش الاحتلال والمقاومة الفلسطينية. كما خرج الشاب الفلسطيني "محمد كرد" على قناة "سي إن إن" ليعبر عن موقفه حيال تهجير سكان حي الشيخ جراح. وتداولت وكالات الأنباء العالمية فيديوهات تعريفية بأصل القضية الفلسطينية بلغات عديدة بهدف التعريف بقضية الشيخ جراح من جهة قانونية، والتنديد بالاحتلال الإسرائيلي لشرق القدس ومخالفته للقوانين الدولية، والتذكير ببداية الاحتلال ووعد بلفور والعصابات الصهيونية التي احتلت فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، وغير ذلك.

- **المقالات الصحفية:** كتب السيناتور الديمقراطي "بيرني ساندرز" في مقال له بصحيفة "نيويورك تايمز" أن "حياة الفلسطينيين مهمة أيضًا"، ما عكس حقيقة التغييرات في الداخل الأمريكي، وتغير إدراك النخبة الأمريكية للقضية الفلسطينية. كما كتبت المديرة التنفيذية لمنظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي "سارة ليا ويتسون" في مقالها المنشور في مجلة "أمريكان بروسبكت" أن البعض بات يتحدث عن كون إسرائيل نظامًا عنصريًا. كما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن بعض المسئولين الإسرائيليين رفيعي المستوى يشعرون بالأسف من قرار تدمير برج الجلاء، مقر وسائل إعلام دولية في قطاع غزة. كما سلطت بعض المقالات الصحفية في صحيفة "واشنطن بوست" الضوء على وقاحة المشروع الاستعماري الإسرائيلي في حي الشيخ جراح.

- **مراكز الفكر:** أكدت بعض مراكز الفكر البارزة (ومنها Atlantic Council) قدرة الجانب الفلسطيني على طرح وجهة نظره عوضًا عن الرواية الإسرائيلية أحادية الجانب التي هيمنت لعقود عدة، وحتى المراكز البحثية التي تُشكّل آراؤها عقلَ وقلبَ الاتجاهات المعتدلة في الحزب الديمقراطي مثل "مركز الأمن الأمريكي الجديد" (Center for a New American Security) اضطرت بعد مناقشات داخلية مكثفة إلى الإشارة إلى حقوق الفلسطينيين المساوية للمواطنين الإسرائيليين. كما أصدرت "مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي" -التي ينحدر

منها عدد كبير من كبار المسئولين في إدارة "جو بايدن"- توصيات للعمل على إطار سياسي جديد ينهض على المساواة في الحقوق، وضمان الحريات للفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

- **التظاهرات الشعبية:** نظمت الجاليات العربية والمسلمة من مختلف الجنسيات وقفات احتجاجية للتنديد بالغارات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، تجمع عشرات من المتظاهرين في حي "إيتوان" الذي يوجد فيه المسجد الإسلامي الوحيد في العاصمة سيول، ورفعوا لافتات كُتبت عليها عبارات من قبيل: "إسرائيل مجرمة، إسرائيل إرهابية، إسرائيل تقتل المدنيين، تحيا فلسطين، النصر لفلسطين، أين حقوق الإنسان؟" باللغتين الإنجليزية والكورية. في المقابل، لم يقم المشاركون من الجزائر وفلسطين وسوريا وتركيا والهند وغيرها من الدول بأي هتافات التزامًا بقواعد التباعد الاجتماعي، حيث رفع بعضهم لافتات وهم صامتون مع الاحتفاظ بمسافة آمنة. وفي العواصم الغربية، تضاعف أعداد المشاركين في التظاهرات المنددة بإسرائيل في مسيرات تاريخية غير مسبوقة شهدتها شوارع لندن ونيويورك وواشنطن وديترويت وبروكسل وغيرها.

- **البرامج التلفزيونية:** وصف الإعلامي البريطاني "جون أوليفر" في برنامجه الشهير "ذا لاست نايت" إسرائيل بدولة الفصل العنصري، منتقدًا ردها العسكري الضخم على قطاع غزة مستهزئًا بسلوك الجيش الإسرائيلي. أما "تريفور نواه" الذي يقدم برنامج "ذا ديلي شو" المعروف، فقد خرج بتسجيل على صفحة البرنامج على "إنستجرام" يشير فيه إلى أن عدد الشهداء الفلسطينيين أكثر بكثير من عدد القتلى الإسرائيليين، ويوضح أن تبادل النيران بين إسرائيل وحماس حدث بعد هجوم الإسرائيليين على المسجد الأقصى، ما أسفر عن إصابة نحو 600 فلسطيني، وبعض الجنود الإسرائيليين.

- **حملات التقييم السلبي:** ظهرت دعوات تطالب بالتقييم السلبي (بنجمة واحدة) لبعض التطبيقات وفي مقدمتها "فيسبوك" ردًا على التضييق على المحتوى الفلسطيني. وعلى إثرها تفاعل ما يزيد على 110 ملايين مستخدم مع تلك الدعوات، وشارك بعضهم صورًا لتقييم التطبيقات مصحوبةً بتعليقات سلبية من قبيل اتهام تلك التطبيقات بالعنصرية الممنهجة ضد الفلسطينيين والانحياز لإسرائيل.

مظاهر تأييد إسرائيل:

في اتجاه مضاد لما سبق، تجلى تأييد الجانب الإسرائيلي في أعقاب الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية في مظاهر عدة، وذلك على النحو التالي:

- **مسيرات حاشدة:** في أعقاب وقف إطلاق النيران، نظمت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مسيرات مؤيدة لإسرائيل. كما نظم الاتحاد الصهيوني للمملكة المتحدة وأيرلندا تجمعات قدرت بنحو 1500 شخص خارج السفارة الإسرائيلية في لندن للتعبير عن دعمهم لإسرائيل بعد 11 يومًا من القتال في قطاع غزة. وتحت حماية مشددة من الشرطة، تجمع السكان المحليون رافعين الأعلام المؤيدة لإسرائيل، مطالبين بدعم

المجتمع الدولي لها. وفي وسط مانهاتن، نظم المجلس الإسرائيلي-الأمريكي ومنظمات أخرى موالية لإسرائيل مسيرات داعمة لها.

- **مسيرات افتراضية:** في الولايات المتحدة، نظمت منظمة (Israel365.com) المناصرة لإسرائيل حدثًا على الإنترنت للتواصل مع المسيحيين الإنجيليين الموالين لإسرائيل. وفي إطاره، كان التأكيد على أن المتظاهرين المناهضين لإسرائيل يحتشدون ضد الدولة اليهودية، وأن إسرائيل بحاجة إلى هؤلاء الإنجيليين أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم، أُتيحت الفرصة للداعمين للانضمام إلى مسيرات افتراضية عبر تطبيق "زووم".

- **خطب وتصريحات صحفية:** في حديثه إلى صحيفة "جيوش نيوز"، أشار رئيس الاتحاد الصهيوني "بول تشارني" إلى الارتفاع غير المسبوق في معاداة السامية. وقال: "بحضور هذا التجمع، نكرر جميعًا أننا لن نخضع لها. نأمل أن يرى أصدقاؤنا في إسرائيل هذا العمل التضامني، وأن يعلموا أنهم ليسوا وحدهم مع العديد من المؤيدين في لندن". وقد شارك في المسيرات المؤيدة لإسرائيل عدد من النشطاء اليمينيين المتطرفين أمثال "ستيفن كريستوفر ياكسلي".

- **الإعلام الغربي:** انحازت قنوات إعلامية عدة للجانب الإسرائيلي، وأكدت حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وهو ما يجد أواصره في الموقف الرسمي الأمريكي من ناحية، وتوجيه ما يقرب من 100 عضو جمهوري رسالة للرئيس الأمريكي يطالبون فيها بدعم إسرائيل دون قيد أو شرط من ناحية ثانية، والصورة الذهنية المترسخة في مخيلة المجتمع الغربي من ناحية ثالثة. إذ تلعب إسرائيل دور الضحية بحكم تلك الصورة الذهنية. وعليه، لا تعدو الحروب الفلسطينية-الإسرائيلية السابقة كونها عدوانًا خارجيًا من قوى تمثل تهديدًا وجوديًا للدولة الإسرائيلية، وإن تغير المشهد تدريجيًا في الأعوام القليلة الماضية وبخاصة في أعقاب التطبيع العربي.

- **انحياز مطلق:** دافعت بعض الدول الأوروبية (مثل: المجر، وجمهورية التشيك، والنمسا، واليونان، وقبرص، وبولندا) عن الجانب الإسرائيلي. ورفعت النمسا علم إسرائيل فوق المستشارية الاتحادية في فيينا. ولم تُبدِ ألمانيا استعدادها لاتخاذ أي إجراءات عقابية ضد إسرائيل. كما رفضت المجر التوقيع على بيان الاتحاد الأوروبي الذي طالب بوقف إطلاق النار الذي تطلّب تصويتًا بالإجماع كي يتمكن الاتحاد الأوروبي من إنهاء التصعيد. بيد أنه وفي المقابل ينبغي القول إن عدد الدول الأوروبية الداعمة للجانب الفلسطيني بلغ 8 دول منها: لوكسمبورج، وبلجيكا، وأيرلندا، ومالطا، وفنلندا.

ختامًا، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام عالمي واسع؛ فجولة الحرب الأخيرة لم تكن كسابقاتها؛ فالمسيرات الحاشدة وحملات التضامن الشعبية في الدول الغربية تستلزم التفكير في آليات ممنهجة لتحويل الرأي العام من ردة فعل عاجلة على عدوان الاحتلال إلى مواقف سياسية مستدامة تناصر الفلسطينيين، وتدعم حل الدولتين، وتؤيد قضيتهم، وتقدم لهم الدعم، ولا سيما على صعيد عمليات إعادة الإعمار والمعونات الاقتصادية والرعاية الطبية.

«عرب 48» والرهان الصعب على حكومة «بينيت»

* أكرم ألفي
خبير في العلاقات الدولية

"يجمعهم نفير الحرب ويفرقهم صمت المدافع"، هكذا يمكن وصف وضع "عرب 48" في إسرائيل بعد انتهاء حرب غزة في مايو 2021، فبعد مواجهات عنيفة في المدن العربية والمختلطة بين العرب واليهود والشرطة الإسرائيلية، انتقل المشهد إلى دور "القائمة العربية الموحدة"، بقيادة "منصور عباس"، في إنهاء حقبة "نتنياهو"، وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بقيادة "نفتالي بينيت" و"يائير لابيد". إذ أصبح أول حزب ينتمي للأقلية العربية يشارك بالحكومة. وبينما اعتبر البعض ذلك إنجازًا للتعايش، إلا أن رؤية أكثر عمقًا تشير إلى أنه يحمل معه مؤشرات لصراعات ممتدة داخل التجمعات العربية وبين هذه الكتل المجتمعية والنظام الإسرائيلي.

تحولات حرب غزة

- لا تقود التحولات الكمية في ذاتها إلى تحول كيفي في الواقع السياسي، فهي تحتاج دائمًا محفزًا رئيسيًا. كانت حرب غزة بمثابة المحفز الذي دفع تحولات كمية داخل التجمعات العربية في إسرائيل إلى "تحول كيفي" هو المواجهة المباشرة بين العرب والنظام الإسرائيلي. فقد كان مشهد الاشتباكات والعنف في اللد، وأم الفحم، وأغلب المدن المختلطة والعربية، بمثابة كتابة النهاية لخطاب "التعايش الممكن" الذي انتعش خلال عام 2020، تحت وطأة الجهود المشتركة لمكافحة جائحة "كورونا"، والتودد من القيادات السياسية الإسرائيلية للعرب، وصعود خطاب ضرورة مواجهة "الجريمة" في المدن العربية، وزيادة الميزانيات لتحسين الأوضاع المعيشية بها.

- خلال "حرب غزة"، ظهر على السطح غضب شباب الأقلية العربية المتراكم بسبب سياسات إسرائيل، بدءًا من قانون الدولة اليهودية، مرورًا بأزمات السكن والخدمات في المدن المختلطة بشكل خاص، والتهميش في التوظيف والحصول على فرص للصعود الاجتماعي. فقد بلورت الاشتباكات في المدن المختلطة حجم الغضب لدى شباب العرب من السياسات العامة للحكومة الإسرائيلية وقرارات الإدارات البلدية (المحلية) التي يسيطر عليها اليمين اليهودي ومضايقات الجيران من اليهود المتشددين. وكانت مواجهات اللد هي نقطة الذروة التي أظهرت تحولًا كيفيًا دفع بالحكومة الإسرائيلية إلى فرض حالة الطوارئ للمرة الأولى منذ إلغاء الحكم العسكري في 1966.

- بموازاة ذلك، فإن المواجهات في غزة أفرزت بشكل علني تبلور تيار داخل النخب السياسية العربية يرى أن "التعايش" هو البديل الممكن بل والوحيد متمثلًا في تيار "منصور عباس" (الفرع الجنوبي للحركة الإسلامية)، الذي قاد القائمة العربية الموحدة الذي ينتمي أيديولوجيًا لجماعة "الإخوان المسلمين". هذا التيار رفض الانخراط في المواجهات، وصولًا إلى عدم حضور اجتماعات تنسيق الإضراب العام في المدن العربية والمختلطة. هكذا بلورت "حرب غزة" إرهاصات انتخابات الكنيست الأخيرة التي أظهرت انقسام الأقلية العربية إلى أحزاب يسارية وقومية ترفض الدخول في الحكومة الإسرائيلية، وتيار "القائمة العربية الموحدة" الذي حصل على 4 مقاعد، وتبنى سياسة الانخراط والاشتراك في الحكومة الإسرائيلية ورئاسة لجان في الكنيست.

- هذا الانقسام ما زال يحمل معه معادلة "أغلبية وأقلية"، حيث إن تيار رفض الاشتراك في الحكومة الائتلافية ما يزال يمثل أغلبية "عرب 48"، بينما يظل تيار التعايش "أقلية"، لكنها أقلية مؤثرة دفعتها الظروف لتصبح أحد المشاركين في إنهاء حقبة "نتنياهو" وتشكيل الحكومة الجديدة، وهو ما يرسم صورة مستقبل الأقلية العربية في إسرائيل التي ستبقى مشدودة بين تيارين تبلورا داخلها هما: الرافضون للتعايش مع الحكومة، والمؤيدون له.

وهما التياران اللذان يركزان على تجمعات بعينها. ففيما ينتعش اليوم تيار "الرفض" في المدن المختلطة بالأساس والكتل الشبابية، فإن تيار "التعايش" يجد أرضية أوسع نسبيًا في المدن العربية (شبه المغلقة) وفي التجمعات البدوية وبين الأكبر سنًا. وانعكس هذا التباين على اتفاق منصور عباس مع "بينيت" و"لابيد" في تشكيل الحكومة الذي تضمن تخصيص 16 مليار دولار لمواجهة العنف في المدن العربية، وتجميد قرارات هدم المنازل التي بُنيت بدون ترخيص، ومنح بلدات البدو (المعقل الرئيسي لتيار منصور) وضعًا قانونيًا رسميًا.

انتصار حقيقي أم سراب؟

- سلطت الصحف العبرية الضوء على مصافحة "منصور عباس" لنفتالي بينيت (اليميني المتشدد) بعد إقرار الحكومة الائتلافية، في مشهد وصفته بالتاريخي لتُمثَّل الأحزاب العربية للمرة الأولى بالحكومة في تاريخ إسرائيل، وفي ظل قيادة من؟ "بينيت" صاحب الخطاب المتشدد تجاه الفلسطينيين والعرب. كان المشهد بمثابة انتصار للنخب الإسرائيلية التي راهنت لسنوات على قدرتها على جذب قطاع من "عرب 48" للاشتراك في الحكم، وتمرير فكرة أن إسرائيل "واحة للديمقراطية" وليس بها مواطنون "درجة

ثانية" رغم قانون القومية اليهودية ومنع العرب من الانخراط في الخدمة العسكرية (باستثناء الدروز) وتهميشهم في الوظائف.

- بالتوازي، كان هناك قطاع من "عرب 48" يرى أنه انتصر عبر القدرة على إقصاء "نتنياهو" بعد 12 عامًا من الحكم. إذ اعتبروا أن الاعتراف بوجودهم في الكنيست والحكومة بمثابة بداية جديدة للحصول على مساحة في التمثيل السياسي، وتحسين الخدمات، ومحاربة الجريمة، معتمدين على الاستطلاعات المتواترة التي تُظهر أن أكثر من 80% من الأقلية العربية ترفض التنازل عن الجنسية الإسرائيلية. لكن الاستطلاعات نفسها تدلل على أن أكثر من 90% من العرب يشعرون بالتهميش، ويدركون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية في إسرائيل.

- تَغاضَى مشهد الانتصار الذي روّج له الإعلام الإسرائيلي عن تصاعد الغضب داخل القطاعات اليهودية اليمينية من رهن تشكيل الحكومة بتأييد "القائمة العربية الموحدة"، بل رأى البعض أن الحكومة الجديدة ستكون تحت ضغط تبني سياسات أكثر تشددًا من "نتنياهو" تجاه الفلسطينيين والعرب، ليس فقط بحكم وجود "بينيت" (المتشدد) على رأسها، بل لنفي الاتهامات المتتالية بأنها "حكومة بوصاية عربية".

- في السياق ذاته، فإن رهان تيار "منصور عباس" على تحقيق نجاحات للأقلية العربية بشراكته مع الحكومة هو رهان "صعب" يهدد سقوطه أيُّ مواجهة "محتملة" في القدس الشرقية المحتلة أو الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة وقطاع غزة)، وقتها سيجد هذا التيار نفسه مؤيِّدًا لحكومة تستخدم "النار" في مواجهة الفلسطينيين، ووقتها سيكون التقدم خطوة أو التراجع خطوتين بمثابة انتحار سياسي.

- إنّ الواقع الراهن وإفرازات "حرب غزة" وما بلورته من تحولات داخل "عرب 48" تدلل بوضوح على أن خيارات "التعايش" والانخراط في الحكومة الإسرائيلية قد تواجه عراقيل في المستقبل المنظور، فلا يمكن تجاوز الواقع إلى الخيال في السياسة، ولا يمكن إنهاء صراع ممتد بمصافحة، فقواعد التعايش في دولة ديمقراطية تتطلب أولًا الاعتراف بمبدأ المواطنة، وهو الشرط الذي ينفيه قطعًا قانون الدولة اليهودية ومنع الشباب العربي من دخول الجيش الإسرائيلي. هذه قاعدة الهرم، ورأسها هو "نفتالي بينيت" رئيس حكومة هي الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل.

في النهاية، فإن ظهور تيار "منصور عباس" –الذي ترعرع سياسيًا في جماعة الإخوان مشبعًا ببراجماتية مفرطة- جاء في اللحظة السياسية الخطأ. وفي علم السياسة، فإن تحولات دراماتيكية بدون تيار يبلورها أفضل واقعيًا من تيار يحفر طريقًا بدون توفر الظرف الموضوعي الملائم. قد يعتبر البعض أن الحكم المسبق على قدرة تيار "منصور عباس" على النجاح داخل الأقلية العربية وفي الحكومة الإسرائيلية بمثابة "حكم مستقبلي"، لكن واقع التناقضات في المنطقة وفي النخب الإسرائيلية وداخل الأقلية العربية في إسرائيل قد يجعل من الصعوبة نجاح هذه التجربة.

متى تصبح إعادة الإعمار أكثر فعالية في غزة؟

* أحمد بيومي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إثر وقف إطلاق النار في الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة، أعلنت مصر عن 500 مليون دولار لإعادة إعمار القطاع، من خلال إشراك الشركات المصرية التي عبرت بالفعل آلياتها إلى غزة للبدء برفع الأنقاض ومخلفات هذه الحرب كي تبدأ في المشروعات المزمع إنشاؤها. مع ذلك، يظل السؤال المطروح هنا: هل ستتمكن غزة من خوض إعادة إعمار ناجحة في مرحلة ما بعد الحرب؟ وكيف يمكن أن يتحقق ذلك في ضوء موازين القوى الراهنة محليًا وإقليميًا ودوليًا؟.

محددات أساسية

- تعتمد عملية إعادة الإعمار على تلبية احتياجات الدول الخارجة من الحروب بما يساعدها على إعادة النهوض مجددًا، لكن هذا الأمر يتحدد في ضوء طبيعة الصراع ذاته، ونطاقه الجغرافي والأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة أو المتأثرة بالصراع، لا سيما وأن إعادة الإعمار تُمثل ساحة للمنافسة بين الدول المجاورة لمنطقة الصراع قد لا تقل ضراوة عن تحالفات الحرب.

- ثمة عوامل تؤثر على نجاح جهود إعادة الإعمار، منها: توافر الموارد الاقتصادية، ووجود إطار سياسي بالدولة المستهدفة بالإعمار، وعلاقات جيدة بمحيطها الإقليمي، ووجود إطار اقتصادي ومؤسسات اقتصادية قادرة على متابعة إنفاق الموارد التي يتم تخصيصها لإعادة الإعمار، وذلك لمنع أي استنزاف لتلك التمويلات في أغراض أخرى معظمها مخالفة للقانون، نظرًا لوجود أطراف صراعٍ كثيرة على الأرض وغياب مؤسسات الدولة.

- تُشكّل نوعية الحرب ذاتها أحد العوامل المؤثرة أيضًا على إعادة الإعمار، فالحروب الأهلية تمثل سياقًا يحد من فاعلية الإعمار، خاصة الاقتصادي، لا سيما وأنه يرتبط بعمليات سياسية ومؤسسية أخرى. ولعل ضعف البنى المؤسسية والاقتصادية لدول ما بعد الحرب قد يسمح بتشكيل شبكات قد تخالف القانون، كما حال تجارب أفغانستان والسلفادور، حيث اتجهت بعض موارد إعادة الإعمار إلى فئة قليلة مولت أعمالًا غير قانونية، مثل: الاتجار بالمواد المخدرة، ونهب موارد البلاد الطبيعية، وانتشار العنف.

- من الدروس المستفادة من خطة مارشال التي مولتها الولايات المتحدة لإعادة بناء قارة أوروبا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، أن حجم التمويل المقدم والطرق المستخدمة لتقديم الدعم، والجهات المانحة، والقطاعات المستهدفة؛ تلعب عوامل حاسمة في نجاح عملية الإنعاش.

- أما في لبنان، فقد تم الاعتماد على أكثر من نموذج، تارة مركزي عبر الاعتماد على الدول في جميع مهام إعادة الإعمار، وتارة أخرى شبه مركزي عبر تشارك الدولة والخاص، وتارة ثالثة نيوليبرالي، أي قيادة القطاع الخاص لعملية الإعمار، وأخيرًا النموذج التضامني التشاركي الذي يتم فيه رسم خطط إعادة الإعمار بهدف تحقيق المصلحة العامة أولًا، ثم يتم دعوه كل الأطراف الفاعلين في عملية إعادة الإعمار لتحديد أدوات تحقيق تلك المصلحة.

- أثبتت النماذج المختلفة حول العالم أن النجاح في تنفيذ برامج إعادة الإعمار يعتمد

أكثر على وجود إطار سياسي واقتصادي للدولة قادر على تحقيق استدامة تلك الجهود، وبالطبع فإن وقف الحرب هي عملية رئيسية لا جدال فيها لنجاح جهود إعادة الإعمار.

تكاليف حرب غزة

- لم تتكبد إسرائيل خسائر في البنية التحتية تقريبًا جراء حرب غزة الأخيرة، لكن اقتصادها خسر حوالي 166 مليون دولار، وفقًا لإعلان رابطة المصنعين بإسرائيل. ونتجت تلك الخسائر عن توقف الإنتاج فقط، وليس تلفيات بالمنشآت الصناعية، حيث تم اعتراض معظم الصواريخ من خلال نظام القبة الحديدية. لكن تكاليف اعتراض الصواريخ الفلسطينية كانت باهظة الثمن، حيث يكلف اعتراض كل صاروخ مبلغًا يتراوح بين 50 – 100 ألف دولار، وهو ما يعني تكلُّف إسرائيل 305 ملايين دولار لاعتراض صواريخ حماس (محسوبة على أساس 4070 صاروخًا في متوسط 75 ألف دولار). كما خسرت إسرائيل 471 مليون دولار، بالإضافة إلى تكاليف غاراتها والصواريخ التي أطلقتها على غزة وهي غير معلومة. أما عن الخسائر البشرية فقد سقط عدد 12 قتيلًا من جانب إسرائيل، بالإضافة إلى جرح 335 شخصًا.
- أطلقت حماس 4070 صاروخًا من أنواع مختلفة (عياش 250، SH85، A120، صاروخ القسام J80، M75، R160) وتتراوح تكاليفها بين 300 - 1000 دولار، وبالتالي يُقدر إجمالي التكلفة بـ3.3 ملايين دولار، بافتراض متوسط سعر الصاروخ 800 دولار. لكن -من جانب آخر- تسببت الصواريخ الإسرائيلية في حدوث دمار كبير بالبنية التحتية بقطاع غزة، إذ تقدر الخسائر بالقطاع الصناعي بـ40 مليون دولار، وقطاع الطاقة بـ22 مليون دولار، وقطاع الزراعة بـ27 مليون دولار، هذا فضلًا عن قصف 16800 مبنى سكني أصبح 1800 منها غير قابل للعيش. وعلى الرغم من صعوبة تحديد تكاليف تلك الحرب على قطاع غزة، إلا أنه يمكن النظر إلى المواجهة العسكرية المشابهة التي حدثت في 2014 والتي تكلفت 8 مليارات دولار.

مصر وإعادة الإعمار

- قبل انتهاء الحرب، أعلنت مصر دعمها لقطاع غزة وفتح حدودها ومستشفياتها لعلاج مصابي الاعتداءات الإسرائيلية، هذا فضلًا عن إرسال مساعدات طبية بلغت حوالي 65 طنًا من الأدوية والمستلزمات الطبية، وتجهيز عدد 11 مستشفى بمحافظات شمال سيناء والقاهرة، وإرسال فرق طبية إلى شمال سيناء تضم تخصصات طبية مختلفة وصل عددها إلى 37 فريقًا طبيًّا.

- فور انتهاء حرب غزة، أعلن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن تقديم مصر 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة، تتم من خلال إشراك الشركات المصرية في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار. كما خصص صندوق "تحيا مصر" حسابًا في كل البنوك المصرية لقبول مساهمات من الداخل والخارج لإعادة إعمار غزة، وتلبية الاحتياجات المعيشية والدوائية لفلسطين، كما أعلن الصندوق عن قافلة مساعدات إنسانية للقطاع تتضمن أكثر من 100 حاوية من المواد الغذائية والطبية.

- تحتاج تلك الجهود المصرية أمام حجم الدمار الذي خلّفته الحرب في قطاع غزة إلى أن تمضي وفقًا لإطار مخطط تتكاتف فيه المؤسسات الدولية مع الدول بالإقليم، خاصةً دول الخليج. جدير بالذكر هنا أن مؤتمر إعادة إعمار غزة في عام 2014 احتضنته القاهرة بمشاركة 50 دولة ومنظمة، وشهد تعهدات من المشاركين لدعم فلسطين بحوالي 5.4 مليارات دولار نصفها ذهب لإعادة الإعمار.

- في ضوء التجارب الدولية لإعادة الإعمار، قد يكون مناسبًا هذه المرة بعد حرب غزة، ألا تذهب مساعدات إعادة الإعمار نقدًا لفلسطين نظرًا لغياب الإطار السياسي والاقتصادي للإنفاق الرشيد لتلك الموارد، ومن ثم فإن الحلّ الأمثل هو ما فعلته الدولة المصرية من الدفع بشركاتها لإعادة الإعمار لتكون جهود إعادة الإعمار في شكل مساعدات فنيه أو مواد بناء (أسمنت، حديد، وغيره.)، حيث إن ذلك هو الضمان الوحيد لعدم إنفاق تلك الأموال في مسارات إنفاق مغايرة لمتطلبات المواطنين بقطاع غزة.

- من المفضل أن تحصل الشركات الفلسطينية في قطاع غزة على نصيب من المساعدات في إعادة الإعمار تحت إشراف الشركات المصرية، خاصة وأن ذلك الأمر سيسهم في خلق فرص عمل بالاقتصاد الفلسطيني، ومساعدة دورة الأعمال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية على العودة لطبيعتها.

خلاصة القول، إن جهود إعادة الإعمار في غزة لا يمكن أن تنجح بجهود فردية، إذ ينبغي أن يتم وضع منهج عمل جماعي بين الدول العربية، بحيث يكون أكثر انضباطًا والتزامًا، ويمكن هنا أن تكون إعادة الإعمار تحت مظلة جامعة الدول العربية أو مؤسسة جديدة لإعادة الإعمار، بحيث تضع الإطار التنظيمي لأوجه التعاون العربي في هذا المجال، بما يخلق حالة من التآزر بين الدول العربية، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لجهود إعادة الإعمار.

أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعاني الشعب الفلسطيني لعقود من مرارة الاحتلال، شهد خلالها تأرجح الأوضاع بين هدنة ومفاوضات، وحرب وقصف، تزايدت فيها أعداد المستوطنات الإسرائيلية، وارتفعت وتيرة العنف والقصف وتساقط الشهداء، وعدم استقرار حياة المواطنين، الأمر الذي ترك آثارًا وخيمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، وهو ما تبرزه المؤشرات الواردة في هذا العرض.

عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب سنة التأسيس

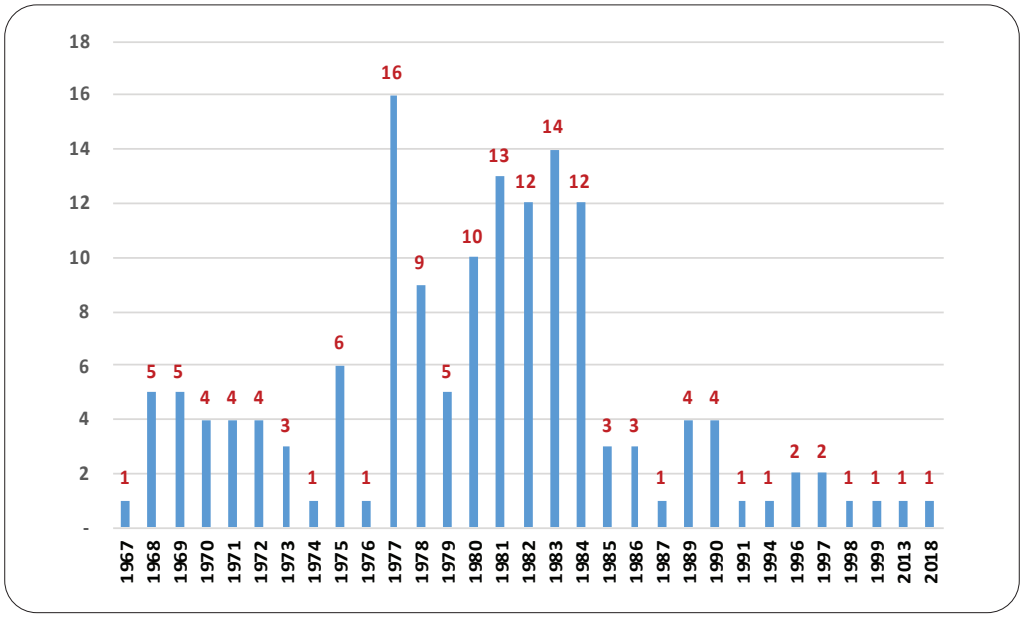

عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية حسب المنطقة، 1988-209

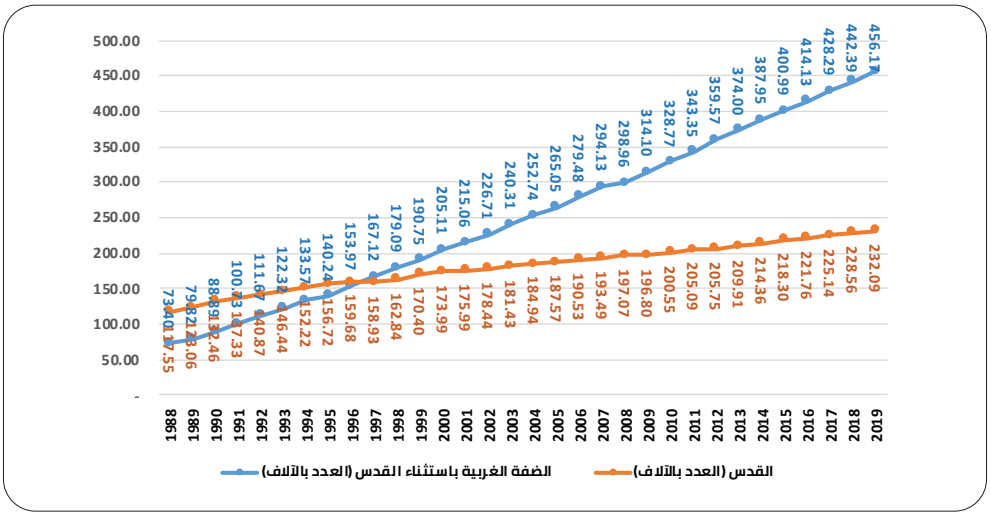

عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية وعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2019

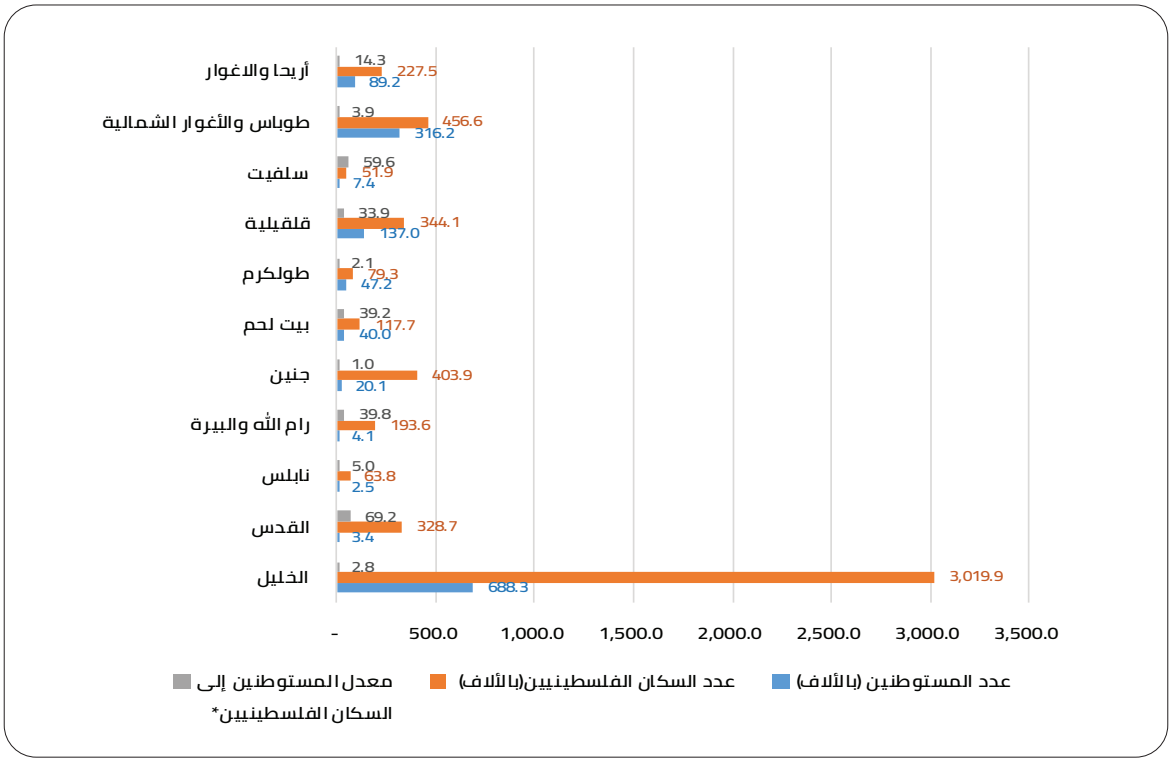

***معدل المستوطنين إلى السكان الفلسطينيين:** هي عدد المستوطنين مقسومًا على عدد الفلسطينيين، فمثلًا 23 تعني وجود 23 مستوطنًا مقابل كل 100 فلسطيني.

عدد السكان والكثافة السكانية في فلسطين حسب المحافظة، 2017

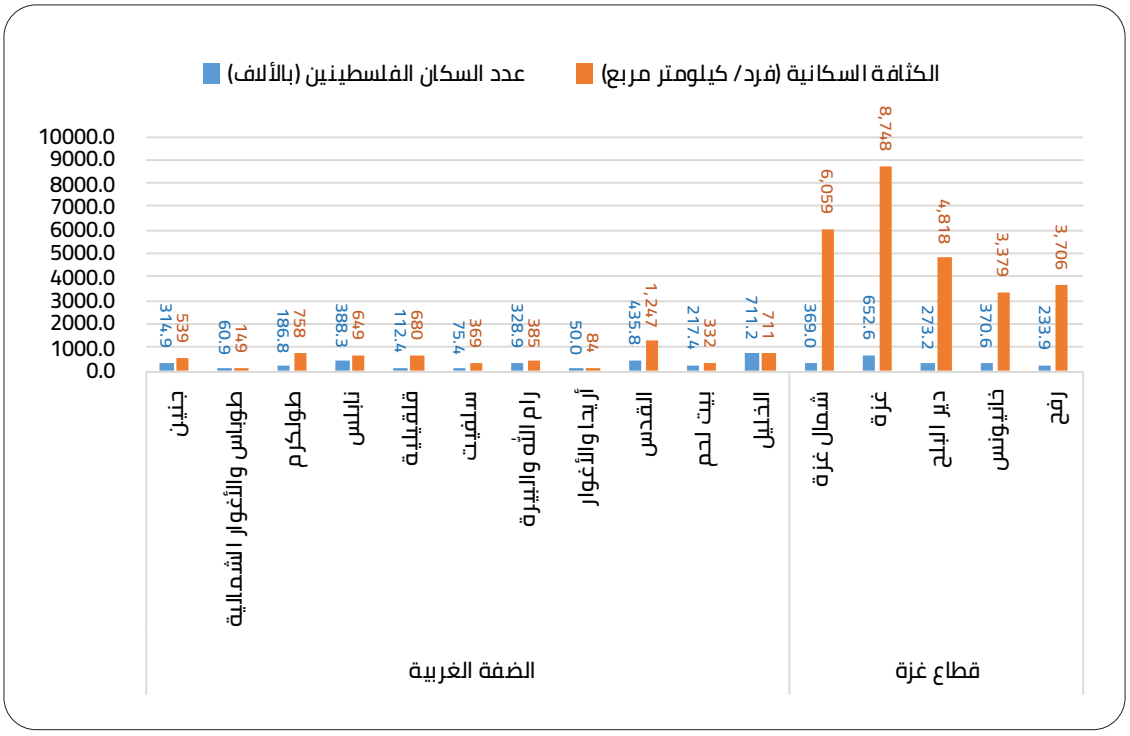

عدد المعتقلين والشهداء الفلسطينيين 2000-2019

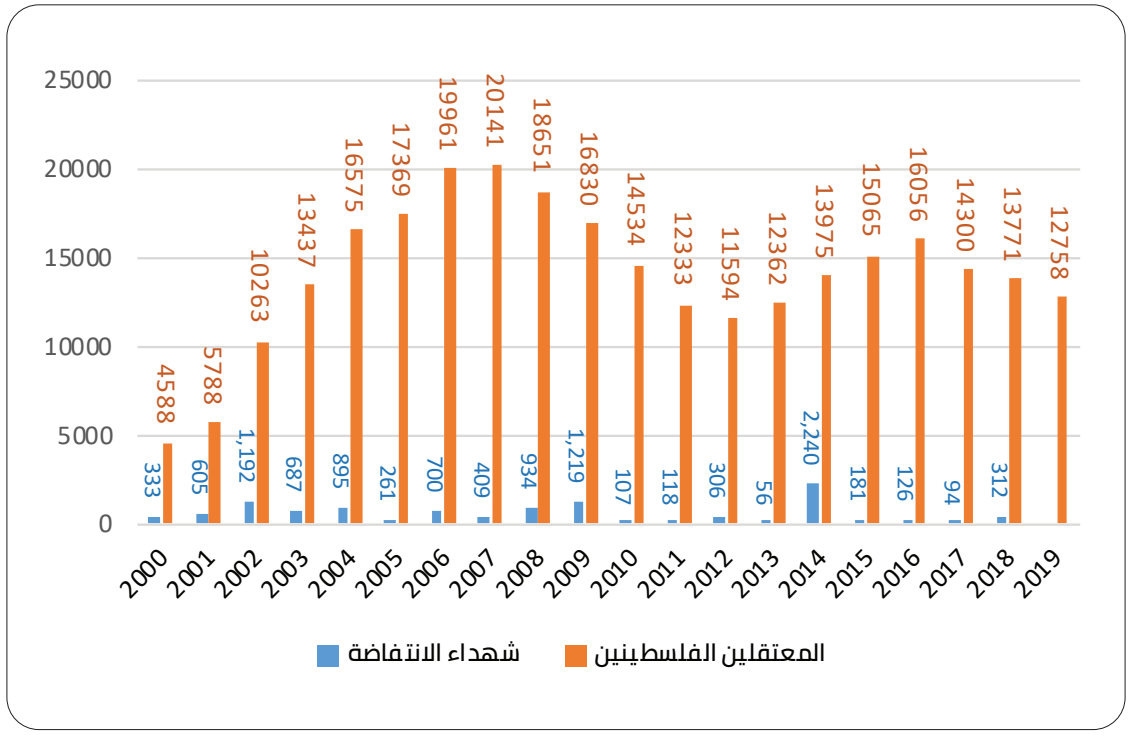

إجمالي قيمة الإنفاق على إنشاء المباني الجديدة والإضافات، والصيانة الجارية، والتحسينات الرأسمالية على المباني في فلسطين للأعوام ما بين 1997-2014 (القيمة بالمليون دولار)

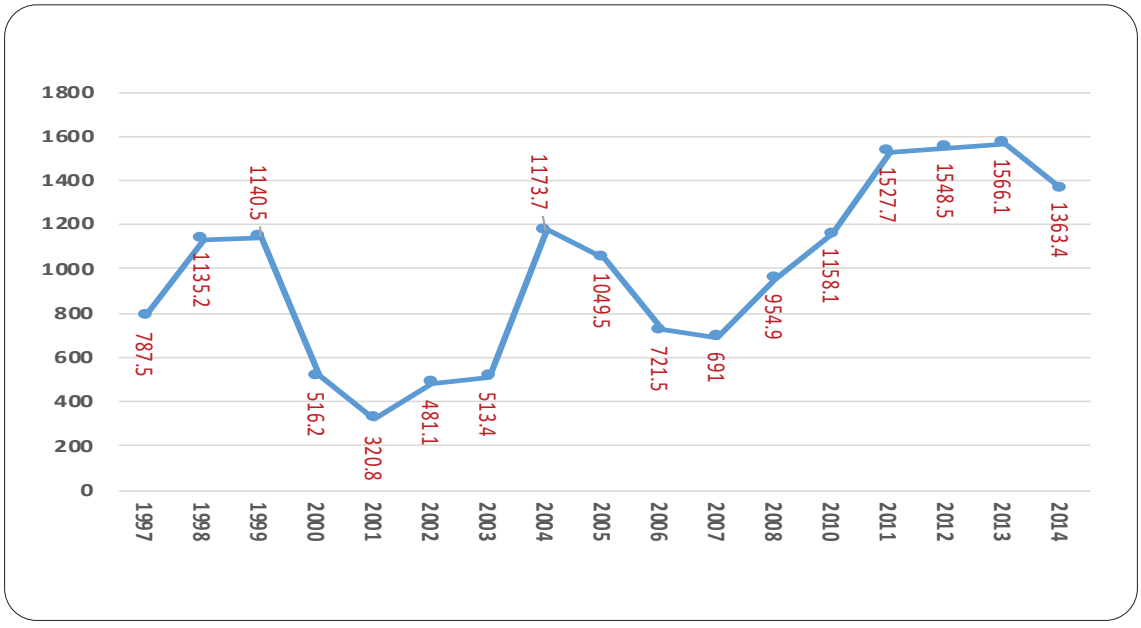

صافي وضع الاستثمار الدولي وإجمالي رصيد الدين الخارجي (بالمليون دولار)

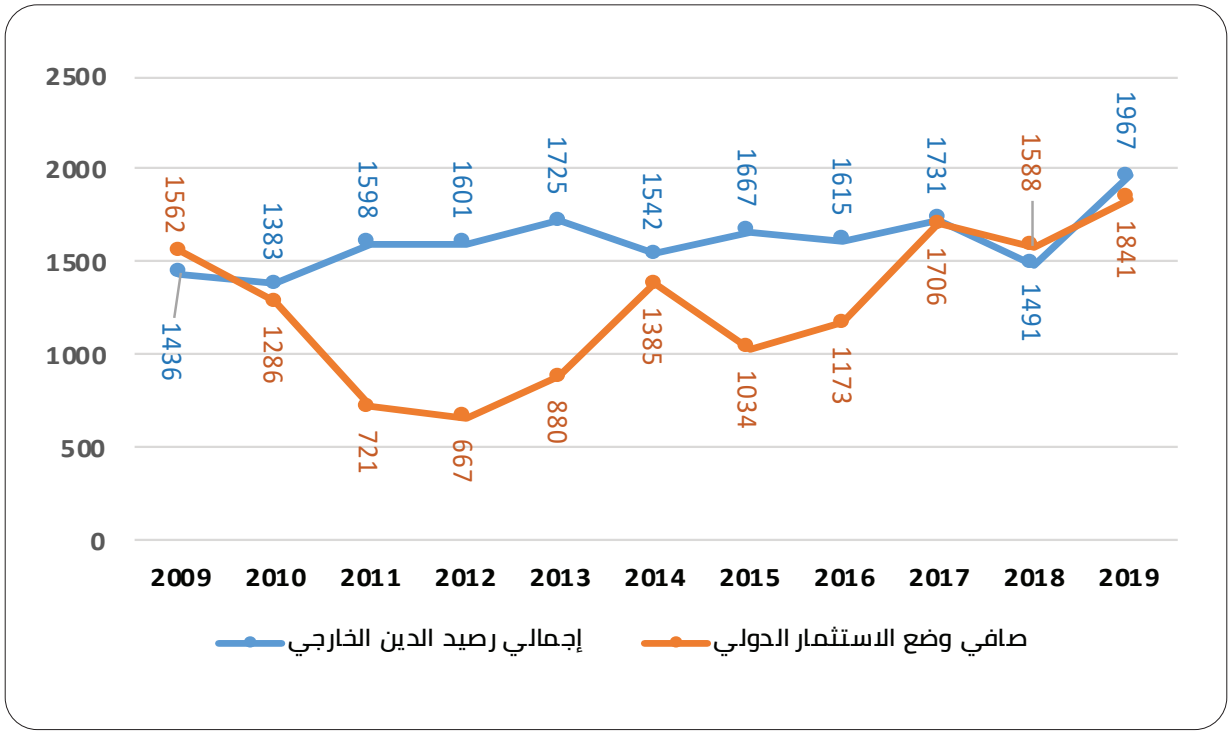

الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات المقيمة في فلسطين حسب الدولة، في نهاية عام 2019

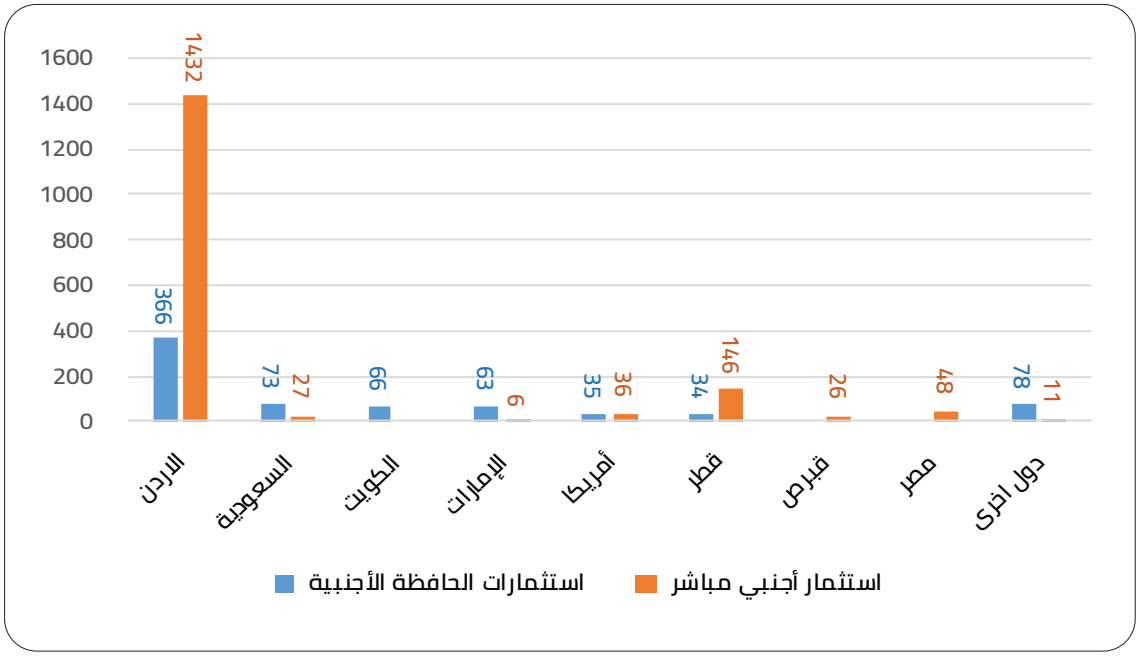

تطور أعداد المدارس ورياض الأطفال بفلسطين

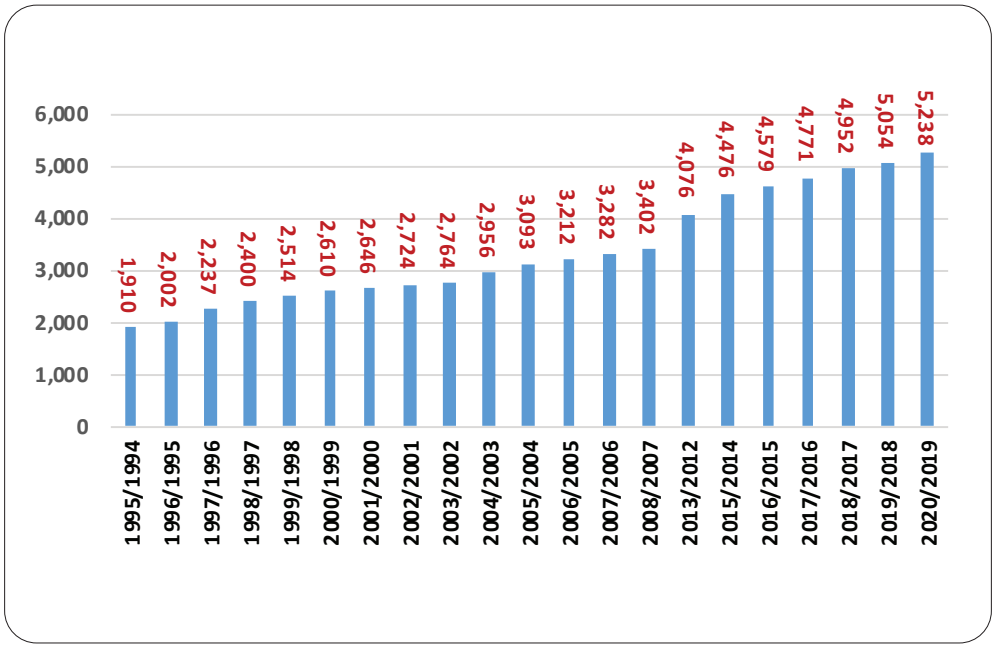

معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس بفلسطين، 2019/2020-1994/1995

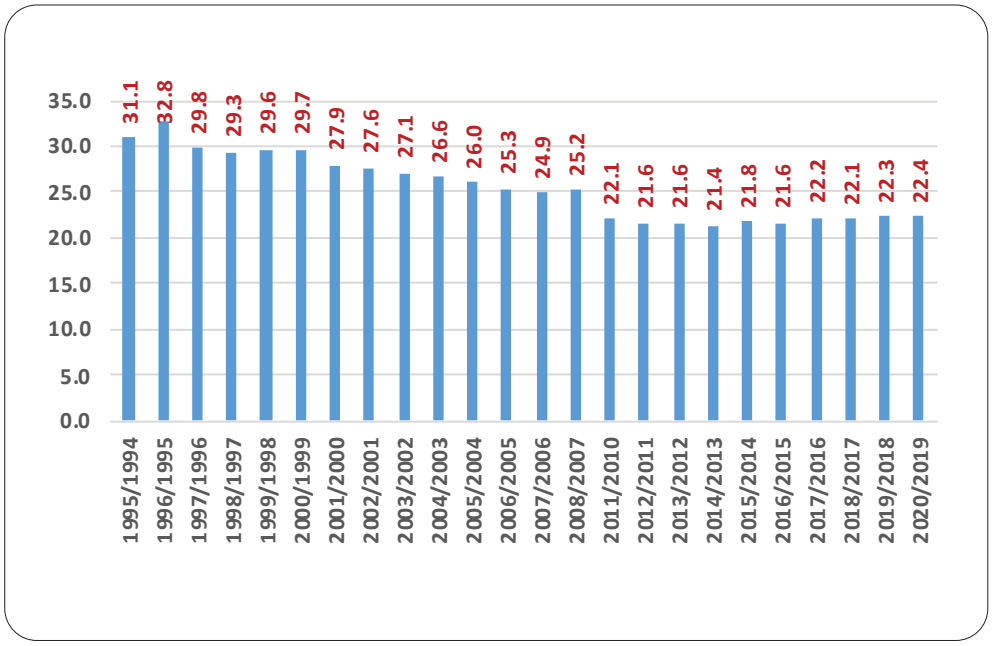

معدلات الالتحاق بالتعليم ونسب التسرب للأفراد حسب العمر 2017

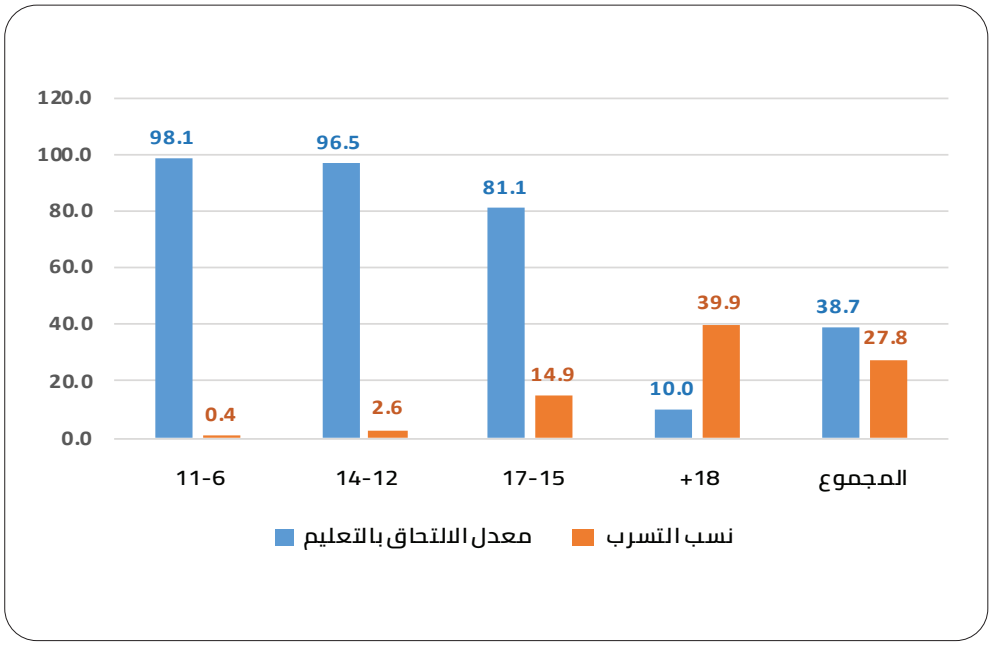

المؤشرات التفصيلية للتجارة الخارجية المرصودة في فلسطين 2018-2019

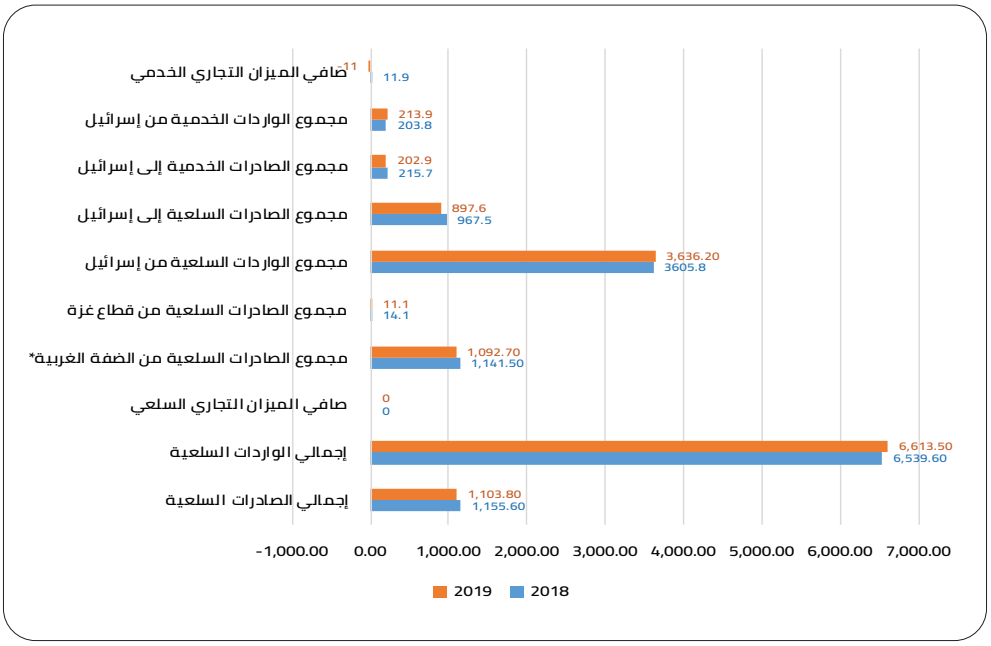

تطور حجم النفقات الجارية على الصحة ونصيب الفرد منها

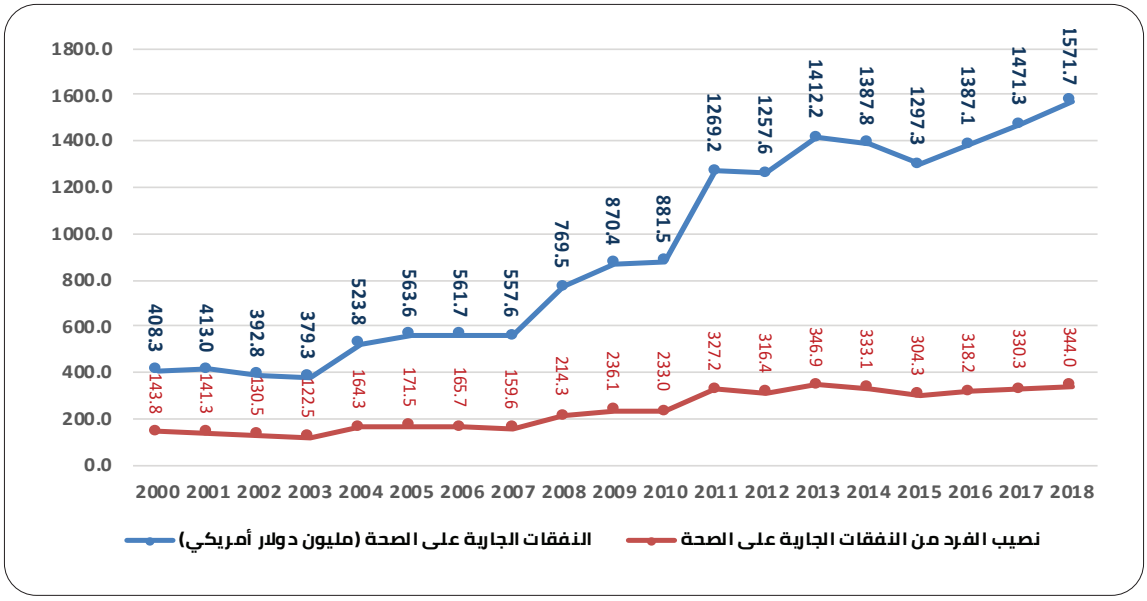

عدد المؤسسات الصناعية العاملة بفلسطين وإنتاجيتها سنويًا (بالمليون دولار)

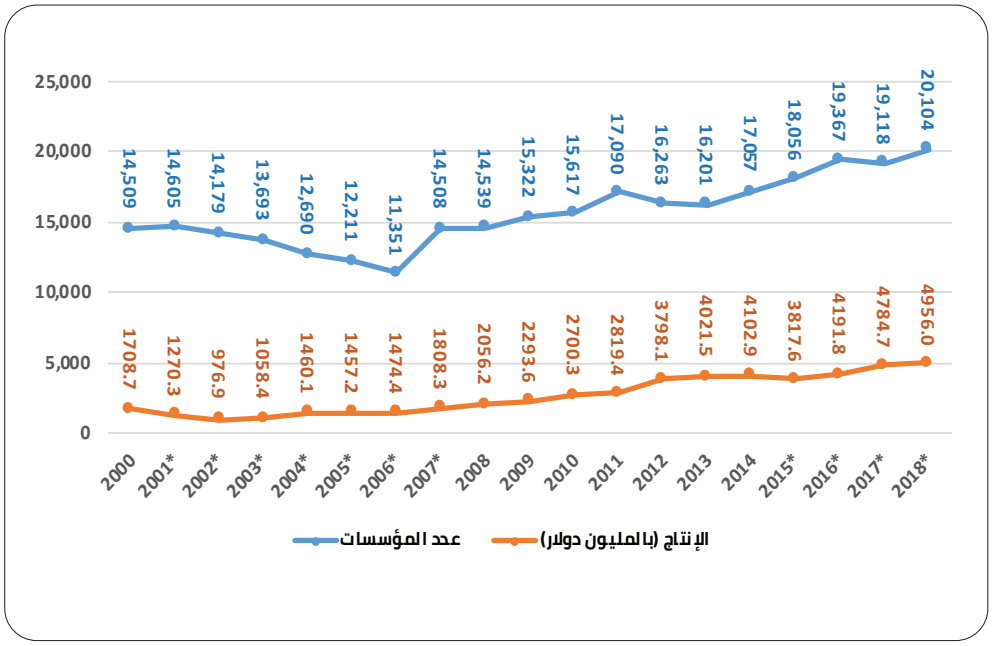

الطاقة المستوردة في فلسطين حسب شكل الطاقة 2019

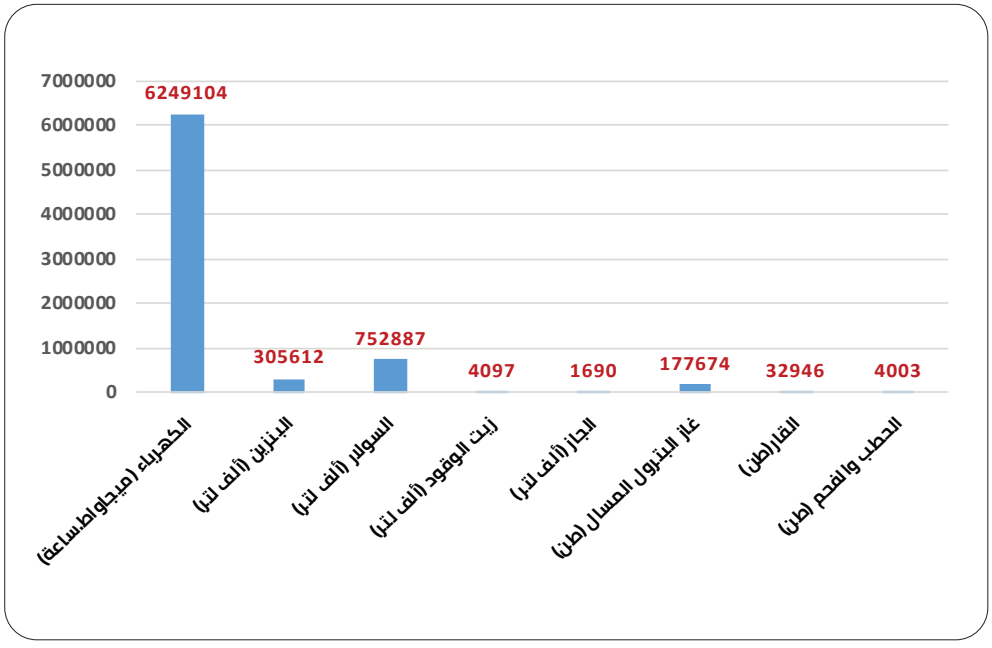

المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين 2019

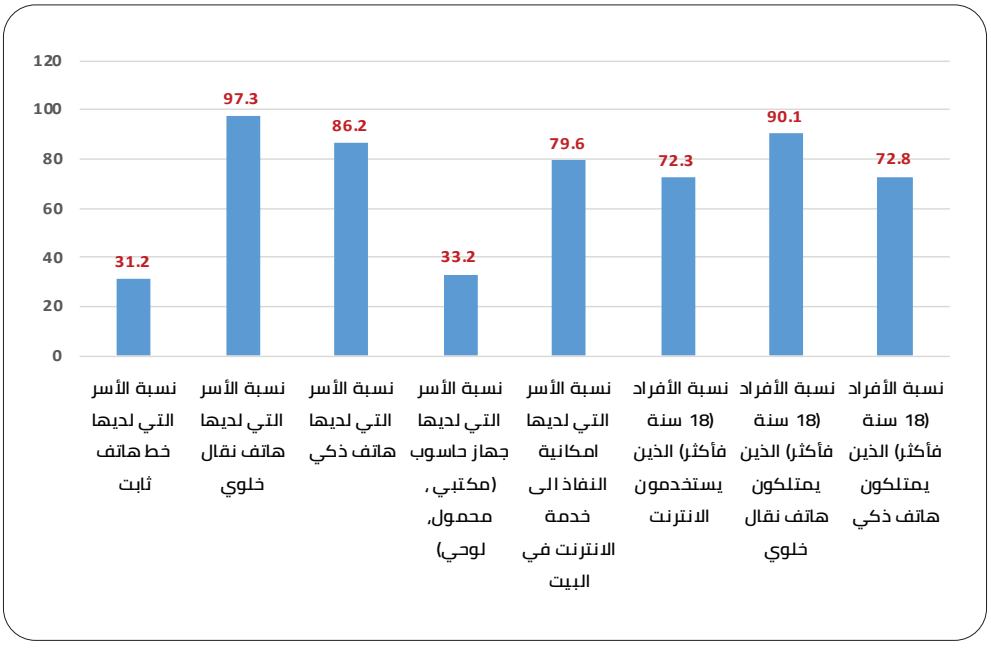

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

عدد خاص من

تقديرات مصرية

سد النهضة ..
رؤى مصرية وأزمات إثيوبية

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo